الإحالة الزمنية في العربية
دراسة في بعض مقاربات النحاة والمستشرقين

حافيظ إسماعيلي علوي
امحمد الملاخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المملكة المغربية

الملخص

إن تاريخ التفكير في الزمن يجر وراءه أفكاراً احتضنتها تقاليد فكرية متعددة المشارب: الفلسفة والمنطق، والتيولوجيا، والنحو، وفلسفة اللغة، وعلم النفس، والعلوم البحتة... ويجد الدارس نفسه أمام معضلة تنظيم شتات هذه الأفكار وتقويمها، وغربلة ما هو دال منها في سياق تطور اللسانيات المعاصرة والعلوم التي تتفاعل معها وتشترك وإياها في الموضوع مثل العلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي وعلوم المعالجة الآلية للغة، وهي علوم أضحت بارزة في خريطة المعارف المعاصرة.

وسنحاول في هذه الدراسة متابعة أهم الخصائص التي ميزت مقاربات النحاة العرب القدامى الذين أسندوا محتوى زمنياً لتقابل الأفعال، منطلقين من تقسيم الزمن إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، غير أن ذلك لم يمكنهم من تحقيق إجماع بصدد النظام الثلاثي للزمن، مثلما لم يحققوا إجماعاً حول قضايا أخرى في أبواب النحو العربي.

كما سنحاول من جهة أخرى الوقوف على تحليلات بعض المستشرقين الذين تناولوا النظام الزمني في اللغة العربية بناء على المحاور المركزية للمنظومة الاستدلالية التي حكمت التقليد الفيلولوجي والمقارن في نموذج اللسانيات التاريخية المقارنة، وأهم هذه المحاور: محور الأصل، ومحور التطور، ومحور الخصائص المشتركة للسلالات اللغوية. ولم تشكل أبحاث المستشرقين منظومة متجانسة، فمنهم من اعتمد آراء النحاة العرب ومعطياتهم التمثيلية، مترجماً أوصافهم إلى نظام تقابلي جهي "تام، وغير تام" منظم لإحالة الأفعال، عاداً الجهة أساس النظام الفعلي العربي، ومنهم من ركز على المنحى المقارن في سياق بلورة الخصائص الزمنية للفصائل اللغوية، ومنهم من وسع دائرة الوصف مستنداً إلى معطيات زمنية في العربية المعاصرة، ومنفتحا على معطيات تركيبية تتداخل فيها الجمل الاسمية باستعمالات الصيغ في التركيب. غير أن أبحاث المستشرقين اتسمت أحياناً بإسقاط مقولات وخصائص الأنظمة اللغوية الهندوأوربية أو السلافية على اللغة العربية، وبإقامة تمييز تقابلي بين لغات زمنية وأخرى جهية، وزرع مفاهيم واصفة خرجت من رحم الأبحاث اللغوية المنجزة حول سلالات لغوية ذات خصائص زمنية وجهية متباينة في الجهاز الواصف للمعطيات الزمنية العربية مثل مفهوم الجهة أو الوجه؛ بحيث كان المنظور التحليلي للغات السامية يتم في ضوء خصائص الأنظمة الزمنية للغات الأوربية.

توطئة

الزمن من أكثر الظواهر اللغوية تعقيداً وأكثرها استعصاء وانفلاتاً عن الحصر والتحديد. فالتجربة الزمنية لا يعيشها الإنسان بوصفها نظاماً معرفياً لغوياً فقط، يبني عبره تمثيلات ذهنية للأحداث المسقطة في المقولات الزمنية لنظامه اللغوي وبنياتها وأشكالها التي تولدها القدرة اللغوية، بل يحياها أيضا تجربة وجودية؛ لذلك لم يكف العقل البشري عن التفكير في لغز الزمن، باعتباره مرتكز الوجود البشري، مما جعل التفكير فيه ينتمي إلى أنظمة معرفية متعددة أسهمت من خلال وسائل إنتاج المعرفة التي توفرها في فرز أفكار حول طبيعة الزمن وخصائصه، وهي أفكار ينبغي تسييجها في إطار المنظومة الاستدلالية لهذه الأنساق المعرفية بما تفتحه من إمكانات وصفية وتفسيرية، وبمقتضى طبيعة أسئلتها المعرفية التي تخترق من خلالها موضوعاتها، وأيضاً بموجب طبيعة المحاور الضمنية التي تحكم نسقها المعرفي.

إن تاريخ التفكير في الزمن يجر وراءه أفكاراً احتضنتها تقاليد فكرية متعددة المشارب: الفلسفة والمنطق والتيولوجيا والنحو وفلسفة اللغة، والعلوم الدقيقة وعلم النفس... ويجد الدارس نفسه أمام معضلة تنظيم شتات هذه الأفكار وتقويمها، وغربلة ما هو دال منها في سياق تطور اللسانيات المعاصرة والعلوم التي تتفاعل معها وتشترك وإياها في الموضوع؛ مثل العلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي وعلوم المعالجة الآلية للغة، وهي علوم أضحت بارزة في خريطة المعارف المعاصرة.

وسنحاول في هذه الدراسة فتح أفق نطل من خلاله على أهم مقاربات الإحالة الزمنية في بحوث النحاة والمستشرقين، ولا نتغيا من ذلك التأريخ للأفكار، ولا صياغة خريطة تصورية مدققة لاتجاهات الدراسات الزمنية، بقدر ما نهدف إلى تحديد المحاور الأساسية التي حكمت دراسة البنية الزمنية في تلك المقاربات، وهو ما من شأنه أن يسهم في توفير لبنات أساس لتأصيل أبحاث لغوية في اتجاه صياغة "نحو الزمن" في اللغة العربية.

1 - مقاربات الإحالة الزمنية عند النحاة

تنطلق معظم التعريفات النحوية القديمة من تصور مزدوج للفعل، فهو عبارة عن حدث مقترن بزمن[1]، فـ«الحدث لا يكون إلا في زمان»[2]. يستند هذا الطرح إلى فرضية ضمنية تقضي بتزمين الفعل. وإذا سايرنا هذا التحديد فسنقصي استعمال الصيغة في سياق دال على العموم أو العادة مثل:

1 - تدور الأرض حول الشمس.

2 - يسافر خالد كل سنة إلى الرباط.

فالأفعال هنا لا تدل على أزمنة تعيينية أو إشارية، لذلك نحتاج إلى تعريف جامع مانع لا يقصي هذه الاستعمالات بل يحتويها[3]. والفعل عند سيبويه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كذلك أمرا: اذهب واقتل واضرب، ومعبرا: كقتل، ويذهب ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن»[4].

فسيبويه يجعل اسم الحدث (أو المصدر) أصلاً لاشتقاق الفعل، فكما لو أن اسم الحدث ينتقل إلى فعل بتغيير بنيته، لأن الفرق بين المصدر والفعل المتصرف كامن في بنية كل منهما، فأكْل بناؤه فَعْل، وأكَل بناؤه "فعَل"، فالتغيير في الصيغة عماده الزمن، ومن ثمة نفهم ضرورة الإحالة الزمنية في الأفعال عند القدماء.

إن هذا الافتراض ناتج عن تصور لأجزاء الكلم، فكأن هذا التعريف مدخل لصياغة ملامح مميزة لعناصر الكلم والمقولات اللغوية الأخرى. وفي تعريف سيبويه نجد إشراكاً للأمر في الدلالة الزمنية مع بقية الصيغ. وصياغة للمقولات الزمنية الثلاث (الماضي والحاضر والمستقبل) بجهاز اصطلاحي غير متجانس يضم مصطلحات من قبيل: المضي والكينونة والوقوع والانقطاع، وعدم التجانس نابع من انتماء هذه المصطلحات إلى محاور متباينة في توصيف الحدث: فالمضي موقعة زمنية للحدث، والوقوع أو الكينونة توصيف للحصول

والانقطاع أو عدمه مقترن بامتداد الحدث واستمراره في الزمن، وهو توصيف للمدى الزمني للحدث وليس موضعة له بالنظر إلى لحظة التلفظ. وفي النص نجد التباس "يفعَل" بين الدلالة على الحاضر والمستقبل. ونلاحظ غياب مصطلح المضارع الذي لن يدخل إلا في سياق استدلالي آخر مرتبط بمسألة المشابهة الشكلية والعاملية بين المقولات اللغوية.

إذا كان التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة، وخاصة بالنسبة إلى الذين سايروا سيبويه، فإننا نعثر على محاولات تقسيمية ثنائية، وبشكل أخص، لدى الزجاجي الذي أنكر زمن الحال في كتاب الإيضاح[5]. وتبرير الزجاجي فلسفي، ففعل الحال دال في الحقيقة على المستقبل، وكل جزء خرج منه دخل في حيز الماضي ويستحيل القبض على الحال. مفاد هذا الاستدلال أنك عندما تقول:

3 - يكتب زيد الرسالة الآن.

فإما أنك تصف ما سيقع بعد زمن إخبارك، بما أن الفعل الذي تصف جريانه ما زال مستمراً، أو أنك تصف ما انقضى لتوه. ولا يمكن أن يتقاطع زمن إخبارك مع ما تصفه تقاطعاً تاماً. والاستدلال هنا ينقلنا من خصائص الزمن في النظام النحوي؛ أي الأزمنة بدلالتها النحوية إلى نقاش فلسفي حول خصائص الزمن واتصاله وصيرورته[6].

وفي نص الزجاجي إشارة دالة إلى مفهومين زمنيين في نسق الأزمنة الإحالية، وهما زمن التلفظ، وهو ما يعبر عنه بزمن الإخبار وزمن الحدث أو ما سُمِّيَ في نصه بزمن وجود الحدث أو حصوله. يقول: «الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل. فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمنان لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع...»[7]. فالقيمة الزمنية للصيغة تشتق دلالياً من حدين زمنيين: الحد الزمني الأول يرتبط بزمن الإخبار، أي زمن المتكلم، والإشارة إلى زمن التلفظ

كمركز إشاري لبناء الإحالة الزمنية، تصور ينحو نحو فهم خصوصية الزمان في اللغة واقترابه من العناصر الإشارية، وهو ما ستركز عليه بعض الأدبيات اللسانية الحديثة[8] في تعريفها للزمن، أما الحد الزمني الثاني فيرتبط بزمن الحدث ومدى اتصاله أو انفصاله أو تزامنه مع زمن الإخبار.

يشكل هذا النص خطوة نحو تخصيص القيم الزمنية استناداً إلى مفاهيم زمنية أولية، فالصيغ ترميز للعلائق الزمنية، لكن نص الزجاجي لا يقوى على صياغة تصور يفك الارتباط بين المفاهيم الزمنية أو الزمن التصوري أو المفهومي والصيغ أو الأشكال الزمنية، فهو يقع في حد وسط بين التصورات النحوية التي تقرن الزمن بالصيغة والتصورات التي تنطلق من تحديد علائق زمنية أولية، ثم بعد ذلك قد تقرنها بالصيغ أو تصمت عن هذا الاقتران. ونجد في نص ابن يعيش الذي سنسوقه امتداداً لتصورات الزجاجي، لكن في اتجاه تخصيص العلائق الزمنية باعتبارها علائق إحالية مستقلة، يقول: «فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمن بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: "الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"، أي قبل زمان إخبارك. وتريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. ولولا ذلك لكان الحد فاسداً. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده»[9].

يشتق الماضي والحاضر والمستقبل كأزمنة مفهومية من علاقتين:

- الحاضر يواقت/ يزامن زمن الإخبار عنه زمن وجوده.
- الماضي زمن الإخبار بعد زمن الوجود.
- المستقبل زمن الإخبار قبل زمن الوجود.

فإذا كان ربط الزمن بالصيغة يفترض وجود توافق بين هذه التخصيصات المنطقية والصيغ الحاملة لها، فإننا نجد في نص ابن يعيش استشكالاً للمسألة في اتجاه البحث عن إمكانية حدوث التوافق بين الأزمنة المفهومية والصيغ، لأن بحثاً من هذا القبيل سيجعل الدارس يلاحظ انحراف الصيغة أو الشكل الزمني عن

المعنى المسند إليه وتعبيره عن علائق زمنية أخرى تكسر التناظر التوافقي الذي تفترضه التعريفات بين الشكل الزمني والعلائق الزمنية. وتبقى مشكلة هذا الجهاز الواصف المتشكل من مفهومين زمنيين، كما لاحظ أحد الدارسين[10]، متجلياً في محدودية المعطيات الزمنية التي يغطيها، فهو يصف بسهولة الأزمنة البسيطة، أما الأزمنة المركبة من قبيل: **كان فعَل وكان يفعَل وسيكون يفعَل وسيكون فعَل**، فلا توصف إلا بتطبيق آلية تكرار الأزمنة أو دخول زمن على زمن، ومن ثم سنكون بصدد بنيتين زمنيتين مستقلتين لا أمام بنية زمنية واحدة. وتعميم تمثيل الأزمنة البسيطة على الأزمنة المركبة يجعل تمثيل "فعَل" مستقلة على النحو الآتي:

ز حص ـــــــ ز إخ

(ز حص = زمن الحصول، و ز إخ = زمن الإخبار، والخط يرسم علاقة السبق).

وتمثيل "كان فعَل" يقتضي تخصيص تمثيل مستقل لـ"كان" ثم تمثيل زمني لـ"فعَل"، أي:

ز حص ـــــــ ز إخ [ز حص ـــــــ ز إخ]

فالماضي داخل على الماضي، أو ما يصطلح عليه بـ"ماضي الماضي".

ومشكل هذا التمثيل أنه يخصص زمن الإخبار مرتين، في حين أننا بصدد زمن إخبار واحد في الجملة[11]، ويكون الزمن الثاني مقيداً إحالياً؛ أي عائدياً[12]. وبدهي أن الأنساق الزمنية المقترحة لوصف الأنظمة الزمنية تختلف من حيث قوتها الوصفية والتفسيرية للبنى الزمنية، مما يستلزم فحص الفرضيات وروزها في ضوء المعطيات الزمنية للغة الموصوفة. ويقترح أحد الباحثين[13] أن تعالج هذه البنى انطلاقاً من مفهوم المحمول المركب. ونعزو قصور الأوصاف النحوية التقليدية في معالجة مثل هذه البنى الزمنية المركبة إلى انشغال النحاة بأمور عاملية وانتقائية في باب النواسخ وغياب باب نحوي مخصص للزمن، حيث كان بإمكان النحاة لو أفردوا باباً للزمن أن يعيدوا استجماع معطيات وملاحظات متناثرة في مجموع الأبواب النحوية، وأن يعيدوا تنظيمها على أسس زمنية (مثل النفي والشرط والنواسخ والجمل الموصولة...)[14].

وبخصوص الملمح الآخر المميز للنحو العربي القديم، يتمثل في ربط الزمن النحوي بالزمن الوجودي أو الفلكي، فابن يعيش يرجع اختلاف صيغ الفعل إلى كون «أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان»[15]؛ لأنه «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبيل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر»[16].

فتغيير صيغ الفعل تابع لانقسام الزمان، واللغة تعكس في طريقة تنظيمها لأشكالها العالم الخارجي، فتغيير الْمُثُل أو الأبنية جُعِل علامة على تغير الأزمنة، وهو ما عبر عنه ابن جني بالقول: «حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها»[17]. ونفهم من نص ابن جني أن الحدث أو المادة اللغوية التي تعد من مقومات الفعل واحدة، بينما الأبنية متعددة، فدلالة الحدث لا تختلف مع اختلاف الصيغ، لأنها أصل الاشتقاق أو المادة التي تنتزع منها الأبنية[18]، وهو تعدد مساوق للزمن. وتبين هذه النصوص أن جوهر الصيغة زمني، فشكل الصيغة لا يمكن أن يساوي إلا الزمان والقيم الزمنية كامنة بالضرورة في المثل، ويؤدي بنا هذا التصور إلى جعل الزمن مكوناً صرفياً للأفعال، بغض النظر عن السياقات التركيبية التي يمكن للصيغة أن تأتي فيها. ويطرح انحراف الصيغة في السياق عن الزمن المفترض إبداؤه إشكالاً في الدرس النحوي القديم، لا يمكن تجاوزه إلا بافتراض «عارض يعرض»[19]. وهذا العارض لا يمكن أن يكون سوى عارض نحوي ناتج عن السياق، ومن ثمة لا يستمر الزمن الصرفي في السياق النحوي، بل «يبدأ بها وينتهي بها [الصيغة]، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق»[20].

لقد أتت الإحالة على الزمن الصرفي في أبواب النحو القديم في بداية تقسيم أجزاء الكلم، وكان لابد من إيجاد مقياس للتقسيم؛ لأن الفعل يختلف عن اسم الحدث، فهو «يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان»[21]. وأسماء الذوات وأسماء الأحداث تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها لزمان.

ومن بين مشاكل التحليل النحوي اعتبار صيغة الأمر صيغة زمنية، ويدرج الكوفيون الفعل الدائم، أي اسم الفاعل، ضمن لوائح الصيغ الزمنية، فالأمر عند سيبويه دال على المستقبل، والسيوطي يعتبر الصيغة لازمة للاستقبال[22]. ولا يوجد إجماع لدى النحاة بصدد "الأمر"، فالكوفيون اعتبروا الأمر مقتطعاً من «المضارع»[23]. ولعل بعض النحاة المتأخرين انتبهوا إلى مشكلة "الأمر" متجنبين إسناد قيمة زمنية له، وهو ما يظهر من خلال تعريف الاستراباذي: «الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»[24]. فالأمر يدخل ضمن ما يصطلح عليه في الأدبيات التداولية بأفعال الكلام، ودلالته الزمنية مستلزمة بواسطة قواعد الاستلزام الحواري، ولا يمكن أن يكون لازما للاستقبال، فزمنه محدد بالسياق، مثلما تبين الأمثلة التالية التي تظهر أن الأمر قد يتناسب مع الدلالة الآنية أو البعدية:

4 - ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: 2/ 187].

5 - سافِرْ غدا.

وإذا كان الاتفاق حاصلاً بين النحاة في دلالة "فعَل" على المضي، غير أن هذا الاتفاق يتلاشى حين الانتقال إلى صيغة "يفعَل"، فسيبويه يجعلها محتملة للحال والاستقبال على حد سواء، وآخرون يرون أنها تدل على الاستقبال دون الحال[25]. فصيغة "يفعَل" ملتبسة زمنياً، والسين أو سوف ترفع هذا الالتباس موجهة الصيغة نحو دلالة الاستقبال.

ومن بين المشاكل التي تعترض الأوصاف النحوية القديمة تفسير ظاهرة اللاتناظر بين الزمن الصرفي والزمن في السياق النحوي، فالنحاة القدامى لم يغيبوا ظاهرة انحراف معنى الصيغة الزمنية من أوصافهم، وإنما اعتذروا لذلك دون بلورة تفسيرات نسقية لهذه الظاهرة، فسيبويه لاحظ ظاهرة تبادل الصيغ بعضها لمواضع بعض، فـ"يفعَل" يمكن أن تقع عنده في موقع "فعَل"، لكنه لا يفسر ظاهرة تنقل الصيغ هاته. يقول: «وقد تقع "يفعَل" في موقع "فعَلنا"»[26]. وتبادل المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبياً أو دلالياً، وقد لوحظت هذه الظاهرة في أبواب متعددة من أبواب النحو العربي القديم مثل الجزم بـ"لم" الذي ينفي

الماضي، وشأنه أن تصاحبه صيغة الماضي، لكن لما كانت "لم" مفرغة لإعراب الجزم، اقتضت حلول صيغة "يفعَل" التي تبرز علامات الإعراب محل صيغة "فعَل" المحايدة شكلياً من جهة الحركات الإعرابية. فـ"يفعَل" مضارعة الصيغة، وماضية الدلالة، وغلب تأويل "القلب" على أوصاف النحاة، لكنه تأويل يخفي الاستدلال السابق في طياته.

والملاحظ أن استبدال الصيغ وتبادل المواقع هنا مشروط باعتبارات عاملية، لكنه يختلف عن حالات الاستبدال المتعددة التي يبدو أنها مشروطة باعتبارات دلالية. يقول الصبان بهذا الشأن في حاشيته: «ويقدر الماضي واقعاً في الحال؛ أي في زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة»[27] وصياغة مصطلح حكاية الحال سير في هذا المسلك.

لا تقتصر ظاهرة تنقل الصيغ على صيغة "يفعَل"، بل تمتد إلى صيغة "فعَل" التي تستعمل في سياق المستقبل. لقد لاحظ النحاة استعمال هذه الصيغة في القرآن في سياق الآيات الدالة على أجواء القيامة، حيث تفرغ صيغة "فعَل" من معناها الزمني الصرفي وترد دالة على المستقبل. ويرى ابن جني أن جواز استخدامها في أسلوب الشرط من أجل التثبيت[28]. وحين تتشرب الصيغ معاني بلاغية أو أسلوبية يجوز «أن يقع بعضها موقع بعض»[29]. وهذا ما دفع الشلوبين في إشارة ذكية إلى التمييز بين الصيغة والزمن عندما قال: «مع الماضي لفظاً ومعنى»[30]، حيث نفهم أنه يفرق بين القيمة الزمنية للمضي التي قد تدل عليها الصيغة، أو لا تدل عليها بحسب موقعها في السياق، وبين الماضي بما هو لفظ؛ أي صيغة. وهي محاولة رائدة في اتجاه فك الارتباط بين الأشكال الزمنية ومحتوياتها الإحالية. ونعثر في المصنفات النحوية القديمة على تخريجات ذات دلالة لاستعمالات الصيغ الفعلية ودلالاتها بحسب السياق النحوي، وغرضنا من خلال تجميع ما تناثر من أوصاف في أعمالهم التنبيه على مسألتين:

- الأولى: أن هناك وعياً بدور السياق التركيبي والدلالي في منح الصيغة الفعلية قيمة زمنية معنية.

- الثانية: أن أوصافهم تضمنت جهازاً اصطلاحياً تتداخل فيه

المصطلحات ذات المحتوى المفاهيمي الزمني بمصطلحات لها دلالة جهية، وإن كان مفهوم الجهة كما استقر في أبحاث المستشرقين ومن تلاهم من دارسين لسانيين في نحو الزمن والجهة غير وارد لديهم بالدقة نفسها.

ونشير إلى أن تجميع التصورات النحوية القديمة عن الزمن يقتضي الانفتاح على أبواب متعددة وإعادة تنظيم ما يرد في معاني الحروف والأدوات، وكتب تفسير القرآن وفقه اللغة. وما سنقترحه هو مجرد تجميع لبعض ما عنَّ لنا في أثناء البحث، ولا نتوخى الإحاطة التفصيلية والتنظيمية، إذ يقتضي ذلك مجهوداً جماعياً في البحث[31].

نبدأ بالجدول التالي الذي نقتبسه من دراسة مالك يوسف المطلبي، ثم نردفه بتعليقاتنا[32]:

الصيغة	استعمالاتها	المرجع
يفعل	- يترجح الحال إذا كانت الصيغة مجردة. - يتعين الحال إذا اقترن بظرف "الآن". - يتعين فيه الاستقبال. - قد ينصرف المعنى للمضي.	همع الهوامع: ج 1 ص. 7، 8
يفعل	- يفيد الاستمرار مثل: "فلان يقري الضيف ويصنع الجميل"	مغني اللبيب ج 1 ص. 138
يفعل	- يدل على العادة مثل: "زيد يقوم في الحروب ويسخو بموجوده". - يدل على الاستمرار في الماضي: "كنت أراه"	شرح الكافية ج 2 ص. 252
فعل	- المضي وهو الغالب. - الحال إذا قعد به الإنشاء. - الاستقبال إذا اقتضى طلباً أو وعداً.	همع الهوامع ج 1 ص. 9
فعل	- وقوعه. - مشارفته. - إرادته. - مقاربته.	مغني اللبيب

إن توظيف مصطلح الترجيح والتعيين إقرار ضمني بالالتباس الزمني في صيغة "يفعَل"، وللقرائن المقالية (الظروف) والمقامية دور في رفع اللبس[33]. وفي كتاب الهمع تفاصيل مهمة لدور القرائن اللفظية والمعنوية في تعيين الحال أو المستقبل لصيغة "يفعَل"، مثل دخول لام الابتداء على الصيغة، أو اقتضاء الطلب: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة، آية: 233]، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق، آية: 7]، أو الدعاء: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة، آية: 286]، أو الوعد: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة، آية: 40]، أو دخول نون التوكيد التي ترجح إحالة المستقبل. وعندما يقول القزويني في شرح التلخيص شارحاً الآية: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء، آية: 142]: «إن خادعهم تفيد الثبوت مطلقاً من غير ارتباط بزمن، أما (يخادعون) فتفيد التجدد مرة بعد أخرى مقيداً بالزمان»[34]، يقيم تقابلاً بين الصفة والفعل، وهو تقابل يميز فيه بين الاعتبار الزمني (مقيداً بزمان)، وبين ما سنصطلح عليه نحن: الاعتبار الجهي (التجدد مرة بعد أخرى).

يتضمن الجدول السابق جهازاً اصطلاحياً متنوعاً يراوح بين الدلالة الزمنية بحصر المعنى ودلالات أخرى، نستشف من خلالها حدس النحاة بوجود سمات زمنية أو جهية في الحدث، مثل مفهوم الاستمرار والعادة والاستمرار في الماضي. ونظير ذلك تحليل ابن هشام للآية: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة، آية: 259]، ففيها يقول: «الإماتة سلب للحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمَّن أماته معنى ألبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد»[35]. ويذكرنا هذا التمييز بمفهوم الطبقات الجهية عند فاندلر[36]: السيرورة والإنجاز والإتمام، فحدث الموت له هندسية زمنية داخلية تميزه، فهو غير ممتد في الزمن، ولذلك يدخل ضمن طبقة الإتمام، أو له امتداد قصير جداً.

ويميز ابن هشام بين تكرار الحدث وامتداده؛ ففي إشارة دالة يقول: «تقول ضربته إلى أن مات، ويمتنع: قتلته إلى أن مات، فما قبل الغاية لابد أن يتكرر قبل الوصول إليها»[37].

فالتكرار غير الامتداد، إذ يقتضي التكرار إعادة الحدث نفسه مرات ومرات، والامتداد يحافظ على وحدة الحدث الواحد integrity، وهي فروق جهية دقيقة في سمات الحدث، يرصدها تحليل ابن هشام.

لقد لاحظ النحاة القدامى أن دلالة الصورة الفعلية منعزلة تختلف عن دلالتها مركبة مع الأدوات، موظفين مصطلحات تفسر دلالات الصورة الفعلية في أثناء التركيب مثل مصطلح القلب مع "لم"، أو التقريب من الحال بدخول النفي بـ"ما" على "فعَل"، أو التوقيع والتقريب والتحقيق مع "قد"، أو تكرار الحدث مع طالما وكثر ما، أو الاستمرار مع "ظل" و"بات"، والتجدد والتحول مع "صار"، أو الماضي المنقطع مع "كان" في أثناء تأليفها مع الفعل الماضي[38].

ولم تخل الدراسات النحوية القديمة من ملاحظات مهمة تخص الإحالة الزمنية في المشتقات، من ذلك رصد السلوك العاملي لاسم الفاعل بين التنوين والإضافة، وربط الاختلاف العاملي بالدلالة الزمنية. فالمشابهة بين اسم الفاعل والمضارع عند سيبويه لا تنحصر في الشبه الشكلي[39] أو العاملي، بل هناك تقاطع في الإحالة الزمنية بحيث تعادل:

6 - زيد ضاربٌ عمراً غداً، أو الساعة.

في المحتوى الزمني:

7 - زيد يضرب عمراً غداً، أو زيد يضرب عمراً الساعة.

ويوسع سيبويه قاعدة المعطيات الزمنية إلى الأزمنة المركبة لِيُقِرَّ بوجود التوافق في المعنى. وعنده:

8 - كان زيد ضارباً أباه.

تعادل في الدلالة الزمنية:

9 - كان زيد يضرب أباه.

إن تأويل هذا المثال في نظرنا، فيه نوع من التكلف، لأن "ضارب" لا تدل على حصول متدرج للضرب في الماضي، وإنما تدل على معنى المكتمل

perfect. ويمكن روز الاختلاف بسهولة من خلال التأويل الزمني للمعطيات التالية:

10 - عندما دخلت على زيد كان يجلس.

11 - عندما دخلت على زيد كان جالساً.

فـ"الفعل" في المثال الأول يدل على وجود تزامن بين الحدثين(حدث الدخول وحدث الجلوس)، بينما يقتضي المثال الثاني سبق الجلوس على الدخول، أي أن الجلوس كان حاصلاً لما دخلت. فلو كان "اسم الفاعل" دالاً على التدرج لتساوت القراءتان[40].

وقد لوحظ أن اسم الفاعل حينما يضاف يدل على المضي، فتصير الدلالة الزمنية:

12 - زيد ضاربُ عمرو.

مساوية لـ:

13 - زيد ضرب عمراً.

ولا نرى نوع العلاقة الجامعة بين التنوين والإضافة-وهي مفاهيم تنتمي إلى القرائن الإحالية للأسماء - ونسق الدلالة الزمنية. ويرى جحفة[41] أن دلالة المضي آتية من جهة الوصف. فعندما نقول: زيد كاتبُ الرسالة، يكون "اسم الفاعل" فاقداً للدلالة الحدثية القوية، فهو عبارة عن صفة، والصفة تثبت في الموصوف قبل وصفه بها.

وعندما نقول:

زيد كاتبٌ الرسالة.

تصير الجملة دالة على النشاط، أي مكتسبة لسمة الحدثية، والنشاط يحتاج إلى زمن. فالدلالة الزمنية في حالة الإضافة مقترنة بالجهة، ولا يمكن أن تُخرَّج على الإحالة الإشارية أو التعيينية، وهو النسق الإحالي المخصص لأزمنة الأفعال.

ومنتهى القول أن النحاة القدامى حاولوا دراسة الظاهرة الزمنية من خلال معطيات متعددة، ومستويات متداخلة منها الجانب الصرفي والأدوات التي تعمل في الأفعال، أو التي تخصص دلالته، كما تناثرت الملاحظات عن الزمن في أبواب مختلفة منها الحال والشرط والنواسخ. . .ولا مناص للباحث من تنظيم الأوصاف والملاحظات الواردة في هذه الأبواب إذا أراد تركيب وصياغة تصور القدامى عن الزمن في اللغة، وعلى الرغم من ذلك هناك بعض الثغرات التي يمكن تبريرها داخل المنظومة الاستدلالية للنحو العربي القديم. نوجزها في شكل ملاحظات:

1 - وقع النحاة القدامى في أثناء تعريفهم للفعل في خلط بين الزمن النحوي والزمن الفلكي، فلم يميزوا بينهما، بل اعتبروا المخالفة في الأبنية ناتجة عن مخالفة في الأزمنة.

2 - التجأ النحاة إلى مقياس الزمن للتمييز بين أجزاء الكلم، والملاحظ أن الصيغة الثابتة في تعريفاتهم التي أدت إلى تخصيص زمن الصيغ على المستوى الصرفي تتناقض مع استعمالاتها المرنة في السياق، ولقد حاولوا الاعتذار بمصطلحات تتفاوت في كفايتها الوصفية والتفسيرية، كما أنها تنتمي إلى روائز يختلط فيها المعيار التركيبي بالدلالي والبلاغي.

3 - غياب نظرية واضحة للزمن تجعلنا لا نعثر على إجابة جاهزة عما إذا كان النسق الفعلي العربي في أساسه زمنياً، أي ما إذا كان الزمن جزءاً لا يتجزأ من مقومات الصيغة أم لاحقاً بها في التركيب.

2 - مقاربات الإحالة الزمنية عند المستشرقين

تبين من عرض تصورات النحاة القدامى التخصيص الأحادي البعد للفعل، فالقيمة الصَّرفية inflectional value للفعل زمنية بالدرجة الأولى. فعلى الرغم من كون الصيغة لا تدل على الزمن المقرر لها في الصرف بشكل ثابت، فإن حالات انحراف الصيغة تعزى إلى السياق النحوي، فتفرغ الصيغة من الزمن

وتلتحق الإحالة الزمنية بالسياق النحوي، ويبدو كما لو أن الزمن في الصيغة ليس ثابتاً.

لقد لاحظنا أن من بين مشاكل التخصيص التي تقدم ذكرها مشكلة غياب مقولة الجهة، وسنرى كيف حاول بعض المستشرقين المنشغلين بالساميات معالجة هذا الإشكال من منطلق مغاير، غير أن المقاربات التي سنقدمها ليست متجانسة في تصوراتها، وإن كان من الممكن استخراج الأساس المشترك الذي تلتقي عنده، ولا يمكن تبين هذا الأساس إلا باستحضار الأصول النظرية الموجهة لأبحاث المستشرقين اللغوية. وغني عن البيان أن التقليد الاستشراقي يقوم على مسلمات البحث التاريخي المقارن، الذي طبع الأبحاث اللغوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على إيقاع اكتشاف اللغة السنسكريتية، الذي منح حجية لإجراء مقارنات بين اللغات، ومَهَّد السبل لدراسة نشأة السلالات اللغوية وتكونها، كما مكّن من بناء أنماط جينيالوجية للغات ومتابعة تحولات النظام الصوتي والصرفي عبر السلالات اللغوية المبنية، وإعادة تشكل ما يصطلح عليه باللغة الأم/ الطراز proto-language؛ ففي كثير من الدراسات التاريخية المقارنة نجد عبارات من قبيل اللغة الهندو-أوربية الأم/ الطراز أو اللغة السامية الأم/ الطراز، ويتأسس الأنموذج المقارن paradigm على ثلاثة محاور أساسية: مفهوم الأصل، ومفهوم التحول والتطور، ومفهوم السمات اللغوية المشتركة للنمط أو السلالة.

وفيما يلي سنبرهن على حضور هذه المفاهيم في ثنايا المنظور الاستشراقي للنظام الفعلي في اللغات السامية، فهناك انشغال بمسألة الأصل في الصيغ الفعلية في الساميات، يوازيه انشغال بمسألة تكون نظام الإحالة الزمنية عبر تاريخ تطور اللغات السامية، لكن هذه المقاربات لا تخلو من مزالق، وأهمها في نظرنا أن المعالجة لم تكن محايدة، بل قامت على إسقاط خصائص اللغات اللاتينية أو الإغريقية القديمة وبعض اللغات السلافية التي درست في الأنحاء السلافية على اللغة العربية وأخواتها السامية، ومن تجليات هذا الإسقاط تعميم المقولات الجهية المخصصة للأنظمة الفعلية لهذه اللغات على اللغة العربية.

وبطبيعة الحال هناك تفاوت في قوة المسوغات النظرية أو التجريبية والنظام الاستدلالي الموظف بين المستشرقين، وهذا التباين ندركه من خلال غزارة المعطيات الزمنية الموظفة أو محدوديتها التي تشكل المتون الأساسية لبناء تصوراتهم، ومن خلال توسيع دائرة المقارنة وتدقيق المصطلحات الواصفة وتنويعها بإضافة مقولات زمنية أو وجهية لتخصيص النظام الفعلي للغة العربية الذي عُدَّ نظاماً مؤسساً بالدرجة الأولى على مركزية مقولة الجهة، فالنظام أساسه جهي، والمعاني الزمنية أو الوجهية تخصصه بشكل ثانوي.

نقترح التنظيم التالي لمناقشة الطرح الاستشراقي:

- **أولاً**: سنقوم بتقديم عدد من التصورات للتمثيل لهذه المقاربة، مع توضيح مفترضاتها الأساس.
- **ثانياً**: سنقوم في أثناء العرض بتقويم هذه التصورات، وذلك بعرضها على المعطيات الزمنية/ الجهية للغة العربية.

نتج عدد من الملاحظات في إطار المقاربة الاستشراقية عن دراسة تعاقبية للفعل في اللغات السامية، لقد كانت مشكلة الأصل في الأفعال: "المضارع" أم "الماضي" مشكلاً أساسياً طرحته أبحاث المنشغلين بنحو اللغات السامية. فلابد أن تكون هناك صيغة أساس كانت تستعمل في جميع الأسيقة، ثم بعد ذلك تطورت صيغة أخرى انتزعت من الصيغة الأولى بعض سياقات استعمالها، لتُستعمل في سياقات معينة حتى تخصص الأولى لبعض السياقات فقط، فبول كراوس يذهب إلى أن "يفعَل" كانت الصيغة الوحيدة التي وجدت في كل اللغات السامية، وهي غير مقيدة بزمن معين، ثم بعد ذلك نشأت صيغة "فعَل" وأصبحت تستعمل في "التام" أو "الماضي"، وهكذا طردت صيغة "يفعَل" من الماضي وأصبحت "يفعَل" تستعمل في الحاضر والمستقبل، وللاستدلال على هذا التصور ينطلق من استعمال ما يسمى بواو القلب في العبرية التي تدخل على "يفعَل" لتقلبها إلى الماضي، وهذا يدل على أن "يفعَل" كانت مستخدمة في الماضي، ثم انقرض هذا الاستعمال ولم يبق منه في العبرية إلا "يفعل" مسبوقة بواو، أما اللغة البابلية القديمة فلا نجد فيها إلا "يفعل"، ولا وجود لصيغة "فعل"[42].

وهكذا فصيغة المضارع عندهم كانت لا تدل على زمن بعينه، بل تغطي كل الخانات الزمنية. وللمنظور الدياكروني انعكاسات مهمة على الإحالة الزمنية في الساميات، التي لم تعن - بحسب كراوس - بتكوين صيغ زمنية، والتي لم تأت إلا في فترة متأخرة، وينتهي فندريس إلى الملاحظة التالية: «فكرة الزمن- في اللغات السامية- قد أدخلت في صورة عرجاء، وبعد أن لم تكن موجودة على تصريف فعلي، لم يكن قد هيئ لاستقبالها»[43].

تستند المقاربة الدياكرونية إلى التخمين والافتراض في غياب ما يؤيدها من وثائق[44]، على حين الوثائق التاريخية المتوافرة تثبت وجود تقابل بين نمطين من الصيغ: صيغ سابقية prefixal form وصيغ لاحقية suffixal form [45]؛ ذلك أن هذه الأنساق تتميز بسمة أساسية: «أشكال الفعل الرئيسية فيها[الشكلان: فعل- يفعل] تستقل بوصفها جهات محضاً ولا تعبر بذاتها عن زمن مموضع بالنظر إلى نقطة إحالية»[46].

ولنا على نص فندريس Vendris بعض الملاحظات، فمن جهة يرى أن التصريف الفعلي للغات السامية ضعيف، ونعتقد أن وصفاً من هذا القبيل لا يستقيم إلا في ضوء نظرية صرفية تمنح مضموناً دالاً لمفهوم "القوة" أو "الضعف"، وفي غياب نظرية صرفية ترصد سمات الفعل وطرق تصريفها سيجازف الدارس بأحكام عامة.

هكذا أفضت تقنية المقارنة بين السلالات اللغوية بالمستشرقين إلى صياغة تمييز بين ترميز اللغات الهندوأوربية للزمن في شكل علامات صرفية تلحق بالجذوع، وتنظيم ثنائي للصيغ الفعلية (الشكل السابق ممثلاً بالمضارع، أو غير التام في اصطلاحهم، والشكل اللاحقي ممثلاً بالماضي أو التام) في الساميات، وهو تنظيم يعكس في عمقه فقر الجرد التصريفي للأفعال في اللغات السامية[47].

ومن جهة ثانية ينفي فندريس[48] وجود وسيلة للتمييز بين الأزمنة في اللغة السامية الأم/ الطراز proto-Semitic، وأنه لا وجود إلا لتقابل بين التام وغير التام، غير أنه حصل اندماج في بعض اللغات السامية للضمائر الشخصية في اسم الفاعل في شكل لواحق suffixes لتشكل مفهوم الحاضر الزمني.

إن الباحثين وهم ينطلقون من نظام الأفعال في الساميات غالباً ما يميزون بين طبيعة النظام الجهي لهذه الفصيلة اللغوية ونظام اللغة الروسية والسلافية، ومعلوم لدى المنشغلين بأدبيات الجهة أن انطلاق هذا المفهوم ابتدأ مع الأعمال التي أنجزت حول اللغات السلافية والروسية، وقد عُدَّت طريقة تنظيم هذه اللغات نموذجاً يمكن أن تقاس عليه باقي الأنظمة، غير أن الدارسين أصبحوا مقتنعين باستثناء وتفرد النموذج الجهي والروسي على باقي الأنساق اللغوية، إذ لاحظ دافيد كوهن أن نظام اللغة السلافية والروسية جد متميز في بناء التقابلات الجهية، فمن ناحية تلجأ هذه اللغات إلى أفعال كاملة، وليس إلى تصريفات مختلفة لنفس الفعل للتعبير عن الجهة، وغالباً ما تتعلق الجهة بالمعنى المعجمي للجذع، وبالنسبة إلى غير التام والتام يكون لدينا فعلان مختلفان ينتميان لجذوع مختلفة، وهناك بعض الأفعال التامة التي لا نجد لها مقابلاً غير تام، أو أفعال غير تامة لا نجد لها مقابلاً تاماً. وتستعمل الروسية لواحق مختلفة لاشتقاق الجهة، وقد نجد هذه اللواحق مشتركة بين الجهتين، وهذا النظام الفريد دفع عدداً من الدارسين إلى افتراض الطبيعة المعجمية للجهة، التي تكون حساسة لدلالة الجذع المعجمي، وتقترن بالنظام الاشتقاقي والمعجمي[49].

ولذلك ينبغي أن تراعي كل دراسة مقارنة للأنظمة الجهية في اللغات الطبيعية وسائط بناء مقولات النسق الجهي ومراوحتها بين الوسائط المعجمية أو الصرف-تركيبية، وقد يتأسس النسق الجهي على مزج هذه الوسائط كما هو شأن اللغات السلافية والروسية.

إن الأنظمة الفعلية للغات الهندوأوربية والسامية تقوم على تقابلات جهية «متعالية على النسق الفعلي، والجهة عامة ومتعالية وآلية»[50] فهي عامة، لأن جميع الجذور الفعلية قابلة لأن تنتظم في صيغتين مجردتين "فعل" و"يفعل"، فهي تقابل كيفما كان المعنى المعجمي أو دلالة الأوضاع aktionsast بين التام وغير التام، ولذلك فنسقها الجهي أكثر تجريداً، والفرق الآخر بين العربية من جهة والروسية والسلافية من جهة ثانية، والتي يستقل كل فعل تام أو غير تام فيها بنظام زمني، وينتظم في أنموذج صرفي يتضمن الحاضر والمستقبل والماضي،

كما أن صرفيات الزمن morpheme of tense تظهر مستقلة عن لواصق الجهة. إن انشغال المستشرقين بمسألة تكون نظام الأفعال ونشوئه في اللغات السامية ومقارنة أنساقها الفعلية بأنساق فصائل لغوية أخرى لم يكن سوى مدخل تمهيدي لطرح السؤال المركزي الذي شغل حيزاً كبيراً في أعمالهم. وهو: أيتأسس تقابل الصيغتين "فعَل" و "يفعَل" على أساس زمني أم على أساس جهي؟

يرى دافيد كوهن[51] أن بعض الدارسين عدّوا أساس التقابل جهياً، على حين عدَّ بعضهم الآخر أن الزمن هو أساس التمييز بين الصيغتين، وهناك اتجاه توفيقي يعدّ أن النسق يؤلِّف بين الزمن والجهة، ولا يسمي الباحث هذا الاتجاه التوفيقي، ولكن سنخصص لرائده برنار كومري جزءًا من هذا المحور، وتتلازم مع هذه المسألة قضية أخرى تتحدد في مدى ترميز الأفعال للإحالة الزمنية، أو إذا ما كانت الإحالة على الزمن نتاجاً للسياق التركيبي، بعبارة أخرى: هل الفعل هو الذي ينتج الإحالة الزمنية بمعزل عن السياق؟ أو لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحصل على الإحالة الزمنية إلا بتضافر المؤشرات السياقية؟

يدافع المستشرق كورلويتش JÁKurylowichz عن التصور الاستقلالي عن السياق autonomous؛ فانطلاقاً من الأمثلة التالية يصل إلى تصور زمني للفعل في استقلال عن السياق:

1 - أسمع منك حديثاً كثيراً.

2 - ماذا تفعل؟

وهكذا يصوغ دلالة الفعل في إطار هرمية من الوظائف: فهناك الوظيفة الأولية ذات الطبيعة الزمنية تقابل "non-preterit" و "preterit" ووظيفة ثانوية، بحيث إن غير التام أو صيغة "يفعَل" تعبر عن التزامن simultaneity، والتام "فعَل" يعبر عن مفهوم السبق anteriority.

تربط الوظيفة الأولية الفعل بلحظة التلفظ (الحاضر)لنحصل على تأويل الحاضر أو الماضي، فالباحث من خلال الأمثلة المجتزأة rudimentaire التي يقترحها لا يدرس استعمالات الصيغ المتعددة، ليخلص بعد ذلك إلى أنه

بإمكاننا الاستغناء عن السياق للحصول على إحالة زمنية مطلقة. لكن المشكل هو أن الصيغة نفسها، أي "يفعَل" التي أوِّلت سابقاً في الأمثلة على الحاضر يمكن أن تؤول على المستقبل مثل:

3 - وَرِثْنَاهُنَّ ونُوَرِّثُها.

فالفعل "نورث" لا يؤول إلا في المستقبل، والسياق هو الذي ينتج هذه الإحالة الزمنية. والسؤال: هل يمكن أن نحصل على إحالة زمنية في اللغة العربية في استقلال عن السياق؟

إذا كان الأمر ليس كذلك، فأساس التقابل في الفعل العربي ليس زمنياً، وإنما جهياً. ولإبراز دور السياق في تكييف معنى الصيغتين "فعَل" و"يفعَل" نميز - تبعاً لبينفنست Benveniste - بين السرد والخطاب. فالسرد Récit يشكل سياقاً للماضي، على حين يتموضع الخطاب في لحظة التلفظ، فحينما توزع الصيغتان في السرد والخطاب تنضاف إليهما قيم جديدة، وهذه القيم ليست جزءاً من دلالة الصيغتين. ولنتناول الجدول التالي للتمثيل:

	يفعل	فعل
السرد:	imparfait	Aorist
الخطاب:	الحاضر/ المستقبل	المنتهي perfect

فقيمة الماضي المستثمر l'imparfait ليست محايثة imanente للصيغة، وإنما تبرز في سياق السرد مثل:

4 - أنشده القصيدة التي يهجو فيها المنصور.

وقيمة الحاضر تظهر في الخطاب؛ لأن لحظة التلفظ تقوم بجذب الحدث غير التام إلى الحاضر، وحتى في الخطاب يمكن لصيغة "يفعَل" أن تحمل قيمة [imparfait]، وذلك عندما يظهر مؤشر سياقي يرشح الصيغة لهذه الدلالة مثل الآية الكريمة:

5 - ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة، الآية: 91].

فظهور الظرف "من قبل" حوَّل معنى الصيغة من [+ غير التام: الحاضر] إلى الماضي المستمر، أو ما يصطلح عليه بـ: l'imparfait[52].

وبالنسبة إلى صيغة "فعلَ" فهي تدل في السرد على معنى التتالي الذي يؤديه بامتياز l'aorist في الإغريقية، بينما استعمال هذه الصيغة في الخطاب يجعلها تحمل دلالة مرتبطة بالحاضر؛ أي أن الحدث تام، ولكن نتائجه ماثلة في الزمن الحاضر، وهو ما يضطلع به le parfait في الفرنسية وperfect في الإنجليزية، وما أوقع كوريلويش في هذا الخلط هو أن صيغة "يفعَل" عندما تستعمل في الخطاب تظهر القيمة الزمنية بفعل تدخل زمن التلفظ في موضعة الحدث، وتبدو القيمة الزمنية بارزة أكثر من القيمة الجهية. وكذلك الحال مع صيغة "فعَل"، إذ بحكم ارتباط المنتهي le parfait أو the perfect بالحاضر يتم إبراز قيمة الماضي الزمنية، ومقولة perfect ذات طبيعة زمنية/ جهية، فباعتبار الإحالة الزمنية المطلقة يتموضع الحدث قبل زمن التلفظ الحاضر، وباعتبار الجهة يتم التركيز على نتائج الحدث المنتهي في الحاضر، فتمتزج الجهة بالزمن في المقولة. وباستعمالنا لنموذج رايشنباخ الزمني يمكن اقتراح التمثيل التالي للمنتهي perfect:

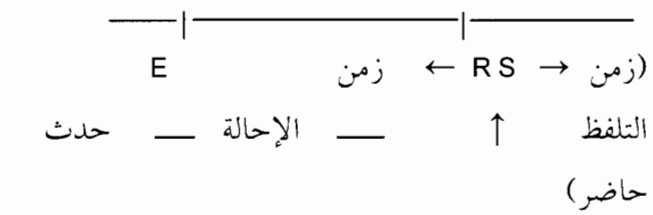

ففي اللغات الهندوأوربية وهي لغات زمنية تنزع المعاني التي أوردناها في الجدول السابق إلى التجلي في أشكال فعلية مستقلة، وفي اللغات الجهية ينزع السياق إلى إنتاج هذه المعاني.

بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية يسجل كوريلويش وظيفة السبق الثانوية، وهذه الوظيفة تظهر في حالة استعمال صيغة "فعَل" مع المساعد "كان" في الزمن المستقبل:

6 - سيكون زيد قد خرج عندما أدخل الغرفة.

فخروج زيد سابق antérieur على حدث دخول الغرفة في الزمن

المستقبل، لكن كوريلويش لم ينتبه إلى أن السبق لا يحدد استعمال صيغة "فعَل"، فيمكن للصيغة أن تستعمل في سياق الشرط أو سياق التنبؤ prophétique contexte حيث تغيب دلالة السبق. وللتمثيل نأخذ الجملة التالية:

7 - أيما عبد كانت له عليَّ حاجة أعطيته فوق أمنيته.

فأعطى تحمل جهة التام، وليس هناك علاقة سبق بين حدثين، فسواء استعملت الصيغة في سياق المستقبل أو الماضي، فأهم ثابت من ثوابت الدلالة الفعلية هو ثابت جهة التام، والقيمة الجهية الثابتة للأفعال في اللغة العربية هي التي تجعلها مرنة في استعمالاتها في سياقات متعددة، مثل سياق التمني أو التحضيض أو الدعاء. مثل قولك:

8 - هل جئت؟

9 - رحمك الله.

فهذه الاستعمالات الأسلوبية أو البلاغية تصبح ممكنة بفعل الطبيعة الجهية للفعل[53]، وهذه المرونة لا تسمح بها اللغات ذات الطبيعة الزمنية إلا بقيود، ونلاحظ مرة أخرى كيف أن تغليب مفهوم الجهة كمقولة مؤسسة لنظام الإحالة الزمنية وموجهة لاشتغال النسق الفعلي، يدفع إلى التشكيك في أية محاولة لمنح الزمن سلطة تنظيم النسق وجعله مركز النظام الإحالي في اللغة العربية، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين طرح كوريلويتش الذي يشكل خطوة رائدة في أبحاث المستشرقين لإعادة الاعتبار لمقولة الزمن في نظام الأفعال العربية، وطرح دافيد كوهن الذي يمنح الأسبقية لمفهوم الجهة، فالمعطيات الزمنية نفسها تخضع لتأويلات مختلفة بحسب المسلمات والافتراضات الأولية التي يؤسس انطلاقاً منها كل باحث منظوره للنسق الفعلي.

لقد وسَّع كوهن تحليلاته للمعطيات العربية لكي لا تقف عند مستوى التقابل البسيط فعَل/ يفعَل، بل جاوزه ليتناول العناصر المكيِّفة modificateurs للفعل ذات الطبيعة الزمنية، وهو لا ينفي الزمن عن النسق العربي، بل ينطلق كما رأينا من الصيغتين ليدرس استعمالاتهما مراجعاً التصورات التي أسندت تخصيصاً

أحادياً زمنياً للتقابل، وهو يعدّ أن أساس التقابل بين الصيغتين جهي، وهذا التفسير أمده بوسائل منهجية لشرح المعطيات. فما المكيفات التي يقف عندها؟(54)

أ - الفعل "كان"/ "يكون": لم يظهر بالنسبة إلى كوهن دور هذا المساعد إلا في مرحلة متأخرة في العربية الكلاسيكية التي وصلتنا من خلال القرآن والنصوص الشعرية، وعندما أصبح فعلاً حاملاً للزمن اضطلع بوظيفة التأشير لنقطة الإحالة التي تقوم بدور أساسي في موضعة الفعل زمنياً، وللتمثيل نأخذ المثال التالي:

10 - كان زيد يكتب.

11 - يكون كتب.

فـ"كان" توفر نقطة الإحالة الزمنية التي يؤول في سياقها الفعل "يكتب" أو "كتب"، بمعنى أنه ليس السياق هو الذي يوفر هذه النقطة المرجعية، بل الفعل الزمني temporal verb "كان"/ "يكون" هو الذي يضطلع بهذه الوظيفة.

ب - الأداة "سوف": وتتصل بالفعل غير التام لتدل على المستقبل.

ج - الأداة "قد" ذات قيمة جهية أو وجهية modal، فمع المضارع تدل على الاحتمال، ومع الصيغة التامة تدل على وقوع الحدث في الماضي القريب وتأثيره على الحاضر؛ ومن ثمَّ فالمركب يدل على المنتهي النتيجي parfait resultatif.

د - بتضافر الوسائل السياقية بالإضافة إلى العناصر المكيّفة المذكورة أعلاه نحصل على نسق مزدوج mixed system، ذي وظيفة جهية/ زمنية. ويمكن التمثيل له كالتالي:

	غير التام	التام
الماضي:	(كان) + صيغة يفعل imparfait	فعل: Aorist (سياق السرد)
		كان (قد) + فعل= plus- que- parfait
الحاضر:	الصيغة بذاتها	قد (فعل)
المستقبل =	[س(و ف)] + يفعل	يكون + قد + [فعل]

يشكل هذا الجدول مرحلة متأخرة في تاريخ النظام الزمني/ الجهي للغة العربية، وقد مثل "القرآن" والمتون الشعرية العربية القديمة هذه المرحلة بامتياز.

إن صياغة منحنى تاريخي لتطور الأنساق الفعلية قد أفضت بكثير من المستشرقين إلى تصنيف الإغريقية واللاتينية ضمن المرحلة الجهية والإنجليزية والفرنسية ضمن المرحلة الزمنية.

يتحصل لنا من خلال تحليل دافيد كوهن النتائج الآتية:

1 - التقابل الأساس في الفعل العربي ذو طبيعة جهية، والزمن ينتج عن السياق الذي يضطلع بوظيفة تزمين الأفعال، وهناك مكيفات modificateurs تلحق بالفعل ووظيفتها تحديد زمن الصيغ الفعلية وتدقيقه.

2 - الملاحظة الثانية لم ندرجها في سياق العرض، ولكن نعدها أساسية، فعلى الرغم من أن التقابل مجرد فإن النسق يبدو ناقصاً deficient؛ لأن التعارض تام/ غير تام لا يتجلى في حالة الوجه mood بخلاف لغات أخرى حيث يمتد التقابل إلى الوجوه المختلفة، وكمثال على ذلك اللغة الإغريقية، فالتقابل في العربية ينحصر في الوجه البياني indicative mood واسم الفاعل أو اسم المفعول ولا يمتد إلى الوجوه الأخرى كالوجه الافتراضي subjunctive mood أو الوجه الجزمي/ الشرطي optatif-jussif mood، ونمثل لذلك بواسطة الجدول التالي حيث تبدو: "يكتُبَ" و"يكتُبْ" محايدة بالنسبة إلى التعارض تام/ غير تام[55]:

	التام		غير التام
- الوجيه التعييني	كَتَبَ		يَكتُبُ
- اسم الفاعل			كاتب
- اسم المفعول	مكتوب		
- الوجه الافتراضي		يكتبَ	
- الجزمي/ الشرطي		(يكتبْ)	

ففي حالة الوجه الافتراضي تصبح قيمتا الزمن والجهة محايدتين، وكذلك في الأمر، وهذا ما لم يلاحظه دافيد كوهن. وقد سجلنا العلامات الإعرابية، وهي ذات علاقة بنظام الوجه mood، ومعلوم أن الوجه الافتراضي ضعيف في إحالته الزمنية، فالصرفية morpheme التي تلتصق بالفعل تدل فقط على الوجه والتطابق. أما سمة الزمن فهي عائدية anaphoric، ونقصد بالزمن العائدي anaphoric tense أن القيمة الإحالية التعيينية deictic سلبية ترثها الصورة الفعلية المصرفة في الوجه الافتراضي من الفعل الرئيسي. وللتوضيح نأخذ الأمثلة الآتية:

12 - Il faut que tu fasses les exercices.

13 - Je veux que tu t'en ailles.

14 - J'ai voulu que tu t'en ailles.

15 - يجب أن تعلقَ نجاحك في الامتحان.

16 - أريد أن تتجولَ في الساحة.

17 - أردت أن تأتيَ بالمجلة معك.

فمن خلال المعطيات نلاحظ أن القيمة الزمنية للفعل الرئيسي تتغير، أما الصورة التي يظهر عليها الفعل المدمج فهي واحدة. تبرز هذه المعطيات مدى اختلاف الوجه عن الزمن والجهة، فصورة الفعل المدمج لا يمكن أن تكون تامة؛ لأن هذه الجهة الموسومة لا تتوافق مع الوجه الافتراضي، والصيغة "يفعل" هي الصيغة غير الموسومة التي يمكن أن تكون محايدة زمنياً وجهياً في اللغة العربية، وذلك ما يشترطه الفعل الدامج الذي ينتقي الوجه الافتراضي فضلة له، كما يتبين من الأمثلة اللاحنة التالية:

18 - *يجب أن خرجَ زيد.

19 - *أريد أن خرجَ عمرو.

والأمر بدوره خال من الزمن والجهة، وفي ذلك نخالف بعض التحاليل القديمة، فالسيوطي يرى أن الأمر «لازم للاستقبال»[56]، والاستراباذي لا يوظف

في تحديده للأمر مفهوم الزمن، مما يشعرنا بكون الصيغة عنده فارغة من الزمن، ونسوق النص التالي للتبيين: «الأمر صيغة يطلبها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف أحرف المضارعة»[57]. فالأمر بصيغته يدل على قوة إنجازية illocutionary force، والزمن يُستلزم من المقام التداولي، إذ يطلب المتكلم من المخاطب إنجاز المحتوى القضوي للفعل، والإنجاز لاحق للحظة التلفظ، فيفهم الزمن استلزاماً، وهو يتعلق بالقرائن السياقية مثل قولنا:

20 - اِذهب الآن.

21 - اِذهب غداً.

والجهة غائبة أيضاً؛ لأن المتكلم لا يسجل نظرته للحدث من حيث إنه تام أو غير تام، بل يطلب من المخاطب إنجاز الحدث.

وهكذا يتضح أن الجهة والزمن متعالقان في اللغة العربية، وأن الوجه مقولة منفصلة تنضاف إلى جهاز المقولات الصّرفية التي يفرضها النسق العربي، وصيغة "يفعَل" تتصرف جهياً وزمنياً ووجهياً، على حين تتصرف صيغة "فعَل" جهياً وزمنياً. ولا يمكن أن نكتفي بتخصيص أحادي البعد للنسق الفعلي العربي. فعلى حين أسند النحاة القدامى قيمة زمنية للفعل بلور بعض المستشرقين تصوراً جهياً، في حين تبنى بعض آخر تصوراً مزدوجاً mixed جهياً/ زمنياً. وبإمكاننا الدفاع عن تصور ثلاثي الأبعاد للفعل العربي مكوناته الزمن/ الجهة/ الوجه، وهذه المكونات أو السمات يمكن أن تتوارد في الفعل، ويمكن أن تنفصل أو تنشطر split، ففي بعض الحالات قد يدل الفعل على الجهة فقط، على حين في حالات أخرى يدل على الزمن والجهة، وتنفصل الإحالة الزمنية عن الإحالة الجهية مع المساعد "كان" الذي يدل على الزمن دون الجهة، وينفصل الوجه بدوره عن الزمن والجهة مع مقولة الوجه الافتراضي، وهذا التوارد أو الانفصال تؤديه صيغة واحدة في اللغة العربية، وليس هناك صيغة أو شكل صرفي لكل مقولة.

ولنمثل لهذه الظواهر بما يلي[58]:

22 - كان زيد يكتب الرسالة.

23 - يكتب زيد الرسالة الآن.

24 - أخذ زيد يكتب الرسالة.

25 - *أخذ زيد كتب الرسالة.

26 - يجب أن تكتب رسالة.

27 - *يجب أن كتبت الرسالة.

28 - أريد أن تكتب الرسالة.

29 - *أريد أن كتبت الرسالة.

فالفعل في "كان" يحمل الزمن، وهو يشير إلى كون حدث الكتابة وقع في الماضي، على حين "يكتب" لا يحمل الزمن، بل يحمل جهة غير التام؛ أي أن المتكلم ينظر إلى الحدث في أثناء إجرائه، وهو حدث مستمر، والجهة تركز على البنية الداخلية للحدث، وهذه الجهة يمكن أن تتألف مع الأزمنة كافة. أما المثال الثاني فهو نموذج للحالة التي تنصهر فيها الجهة في الزمن؛ أي أن الإحالة الزمنية والدلالة الجهية تنصهران في الفعل، فالفعل يدل على غير التام، والزمن الحاضر، باعتباره زمناً مطلقاً absolute tense.

في المثال (24) لدينا مقولة جهية تنضم إلى لائحة المقولات الجهية الممعجمةlexicalized categories، وهي مقولة الشروع أو الابتداء ingressive، والفعل "أخذ" يدل على ابتداء حدث الكتابة، وهو يَسِمُ جهياً الفعل "يكتب" الذي يدل على غير التام الشروعي imperfective ingressive، و"أخذ" يدل على الماضي أيضاً، ومن ثم يموقع الحدث زمنياً. والمثال رقم (25) حالة واضحة لانفصال الزمن عن الجهة في السياق المدمج؛ فأخذ يدل على الماضي، ولذلك يجب أن يكون الفعل المدمج "كتب" خالياً من الإحالة الزمنية، وهناك تأويل آخر للحن الجملة يتمثل في عدم التوافق الجهي باعتبار أن الشروع أو الابتداء يقتضي أن يكون للحدث بنية مفتوحة، والتام له بنية مغلقة. ولذلك لا يمكن أن يجتمع "كتب" مع "أخذ" في جملة واحدة.

أما الأمثلة (27) و(28) و(29) فهي حالات لانفصال الوجه عن الزمن

والجهة، وإمكانية حمل الفعل حاملاً لصُرْفة الوجه دون الزمن والجهة اللتين خصصتا سلباً في حالة الوجه الافتراضي كما أوضحنا ذلك في الملاحظة السابقة. لذلك نعدّ أن التخصيص الثلاثي للفعل هو التخصيص الأكثر طبيعية من خلال الدراسة الدقيقة للمعطيات. وعلى الرغم من قيمة تحليل دافيد كوهن، فنحن نختلف معه في تخصيصه الأحادي البعد للفعل، ونختلف أيضاً مع برنارد كومري BÁComrie الذي يضيف القيمة الزمنية للفعل التي غيَّبها دافيد كوهن عن التقابل "فعل"/ "يفعل". وسنعرض تصورات كومري متتبعين في عرضنا المنهج نفسه الذي انطلقنا منه؛ أي عرض المفترضات الأساسية، ثم تقويمها على ضوء المعطيات.

وقد يكون من باب المجازفة حشر كومري ضمن طبقة الباحثين المستشرقين، ذلك أن الإطار النظري الذي تصدر عنه أعماله يختلف في كثير من تفاصيله عن البرنامج النظري للمستشرقين، وإن كان من الصعب تصنيف أبحاثه ضمن اتجاه لساني محدد أو مدرسة لسانية في سياق اتجاهات البحث اللساني المتداولة في الأدبيات التصنيفية (الوظيفية أو البنيوية أو التوليدية أو التداولية أو تفريعاتها). غير أنه بالإمكان وصف برنامجه بالاتجاه الوصفي التنميطي، وهو برنامج يقوم على دراسة الظواهر اللغوية بتبني منحى استقراء الكليات اللغوية بواسطة بناء الأنماط اللغوية وخصائصها الاطرادية وفق المنهج الموروث عن الأبحاث التنميطية للسانيات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. غير أن وسائل البحث والأدوات الإجرائية والمفاهيم تختلف بين برنامج كومري وبرامج البحث التاريخي المقارن السالفة، حيث يعتمد على تقنيات التحليل اللساني التي طورت في الأعمال الصرفية والتركيبية الحديثة. وما يدفعنا إلى وضع منظوره إلى جانب الطروحات الاستشراقية المنحى المقارني الذي يطبع أعماله والإحالة على السلالات والفصائل اللغوية ورصد منحنيات تطور وتحول الظواهر المدروسة. وعلى الرغم من نقط الالتقاء تلك نقرّ بتباين الإطارين الاستدلاليين ومقوماتهما النظرية والتحليلية.

يضع كومري اللغة العربية ضمن الأنساق التي تؤلف بين الزمن والجهة مع وجود ثابت جهي ينظم التقابل بين الأفعال، بينما الإحالة الزمنية بمنزلة متغير[59]

ينضاف إلى التعارض الأساسي بين الصيغتين. وبناء على ذلك يحمل غير التام قيمة زمنية بالإضافة إلى القيمة الجهية، والتام قيمته [+الماضي النسبي]. وحضور القيمة الزمنية المطلقة لا يمكن أن يعتد به مادام السياق محدداً أساسياً للإحالة المطلقة، حيث تكون نقطة الإحالة ممثلة في الحاضر، بينما ظهور مؤشرات سياقية أو نقط إحالة أخرى تجعل الإحالة الزمنية نسبية. وللتوضيح نتناول الأمثلة التالية:

30 - ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة، آية: 102].

31 - أجيئك إذا احمر البسر.

فإحالة الماضي في الجملة الأولى تتعلق بعبارة "ملك سليمان" التي تجعل الجملة برمتها في سياق الأحداث المروية، وفي حالة الجملة الثانية يؤول الفعل "احمر" في إطار علاقة سبق، فماضي "احمر" ليس ماضياً مطلقاً، لأن الشرط يستلزم المستقبل، وإنما ماضٍ نسبي في إطار علاقة ترتيب بين الأحداث. فحدث الجملة "احمر البسر" سابق antérieur أو ماض بالنسبة إلى حدث المجيء، والحدثان يموضعان في المستقبل. وينتهي كومري إلى الملاحظة التالية: «المعنى الأساسي للشكل [الفعلي]، وربما المعنى الوحيد للشكل يكمن في الإحالة الزمنية النسبية، مع إحالة زمنية مطلقة مظهرية فقط تعتمد على السياق، ويمكن أن نفحص هذا التحليل... بقولنا: إن الزمن النسبي يتوافق مع الظروف التي تصبح غير مناسبة في حالة الإحالة الزمنية المطلقة... فغير التام قابل للتأليف مع ظروف دالة على لحظات في الماضي»[60]. ويعدّ رائز الظرف من بين الروائز المهمة لقياس الإحالة الزمنية، ففي حالة الزمن المطلق يجب أن يتوافق الظرف مع زمن الفعل وإلا كانت الجملة لاحنة. فلا يمكن أن نقول:

32 - *كتب زيد رسالة غداً.

33 - *يكتب زيد الرسالة أمس.

بينما في حالة الإحالة الزمنية النسبية يمكن أن تتوارد الصيغ غير التامة مع

ظرف دال على المضي أو صيغة تامة مع ظرف دال على المستقبل أو الحاضر، وهذا التوارد لا تقصيه قواعد التأليف في النسق الزمني العربي؛ لأن نسقها يدمج التقابل تام/ غير تام مع الزمن النسبي، ويعد ذلك مؤشراً قوياً على كون الزمن في العربية نسبياً. ويلاحظ كومري أن الزمن يستقل عن الجهة، حيث توظف العربية وسائل لتحقيق الإحالة الزمنية مثل المساعد "كان" أو الموجه "سوف" أو "قد".

و نختلف مع كومري في جعل الإحالة الزمنية المطلقة حالة فرعية للإحالة الزمنية النسبية في اللغة العربية، حيث إن القاعدة عنده أن تكون الإحالة نسبية، وفي حالة غياب المؤشرات السياقية المموضعة للحدث زمنياً يتم تنشيط activate الزمن المطلق، فمعظم السياقات التي أورد فيها الأفعال الدالة على زمن نسبي تحمل فقط سمة جهية، بينما الزمن يخصصه السياق، فالإحالة الزمنية توجد في السياق التركيبي. زد على ذلك أن مراوحة الزمن بين الإحالة المطلقة والنسبية ظاهرة شائعة في اللغات الزمنية، فلو أنه قارن المعطيات الزمنية الموصوفة عنده بمعطيات زمنية مماثلة في اللغات الزمنية لانتبه إلى أن التخصيص المطلق أو النسبي للإحالة ناتج عن السياق التركيبي، وهو ما يبين بجلاء أن الحساب التأويلي للأزمنة في اللغات الطبيعية ينبغي أن يخضع للبنى التركيبية، فالأزمنة تغير قيمتها بموجب الدخول في علاقات تركيبية مثل الشرط والإدماج والتبعية، مما يضعف قيمة الرائز الذي وظفه كأساس لتمييز الأنظمة الزمنية في اللغات الطبيعية بين أنظمة ذات أزمنة نسبية وتعبير جهي قار، وأنظمة ذات أزمنة إحالية مطلقة. فلو دقق كومري المقاربة بين الأنساق للاحظ أن الماضي أو التام في "اللغات الزمنية" يستعمل في سياق الشرط لبناء إحالة زمنية مشابهة للعربية كما يتضح من المثالين:

34 - If I went tomorrow; I should talk to him.

35 - Et si tu arrivais demain avant lui.

والقياس التناظري يقتضي التسليم بوجود ماض نسبي في الإنجليزية والفرنسية، غير أن التدقيق يقتضي تفسير الإحالة الزمنية في هذا المثال بالنظر إلى

القيود الدلالية التي يفرضها الشرط والضغوط الدلالية للعوالم الممكنة وتصنيفاتها على الإحالة الزمنية، كما أن المثال الذي يقتبسه من القرآن يبين أن الزمن مشروط ببنية الخطاب السردي داخل النص القرآني وبقوانين الإحالة الزمنية داخل الخطاب. واستعمال الحاضر والمستقبل في الخطاب السردي في اللغات الزمنية يبين أن تفسير هذه المعطيات لشيوعها يحتاج إلى تصور نظري حول اشتغال الزمن في الخطاب. فعدم الانتباه إلى مستويات الإحالة الزمنية وتحولات القيم الزمنية بحسب الخطابات يجعل الدارس يسقط في انتقاء للمعطيات واقتراح حلول موضعية لا تمكن من معالجة النظام الزمني في شموليته.

سنقدم فيما يلي نموذجين تمثيليين قدما في إطار دراسة النظام الزمني في شموليته دراسةً وصفية، تقوم على تعداد السياقات التي ترد فيها صيغة "فعَل" و"يفعَل". وسنلاحظ أن الانشغال بالأسئلة النظرية من قبيل أصل النظام الزمني في اللغات السامية ومنحاه التطوري وأساس التقابل الزمني أو الجهي بين الصيغتين، يرد في إطار محاولة بناء قاعدة معطيات واسعة، تشكل منبعاً لصياغة حلول وإجابات عن الأسئلة النظرية الكبرى التي أطرت البرنامج الاستشراقي حول النظام الزمني للغات السامية. ويتعلق الأمر هنا بنموذج وليام رايت (1895) وكانتارينو[61].

يقترح رايت[62] السياقات التالية لاستعمال التام:

- الدلالة على حدث اكتمل في الماضي.
- الدلالة على اكتمال الحدث في لحظة التلفظ واستمراره، وفي الغالب يكون مسبوقا بـ"قد". ويورد الآية التالية للتمثيل:

36 - ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة، آية: 40/ 47/ 122].

- الدلالة على أن الحدث تم قبل ويستمر في حالة تمام نحو:

37 - اتفق الرواة.

- الدلالة على أن الحدث قد تم حالاً في لحظة التلفظ مثل:

38 - بعتك.

أو 39 - أنشدتك.

- الدلالة على الحدث المحدد كما هو الحال في الوعود والمساومات والقسم، وتصحبه في الغالب الأداة "لا" مثل:

40 - والله لا أقمت بمكة.

- في التمني والدعاء نحو:

41 - جازاك الله.

42 - رحمك الله.

- بعد اسم الله في الإخبار مثل:

43 - قال الله تعالى.

- غالبا ما يدل على معنى التوكيد أو الوقع أو الماضي القريب من الحال، وذلك حين يكون مسبوقاً بـ"قد".

والملاحظ أن هذه الدلالات مشروطة بسياقات خطابية مرسومة، وهذا ما يجعل الدلالة الجهية تمتزج بمقولات وجهية أو زمنية أخرى. ولا ينتبه رايت إلى أن معنى التمام ينتفي مع الاستعمال الموجهي مثل الدعاء، وفي السياقات الإنجازية: (بعتك، زوجتك...)، كما أن الإحالة الزمنية تقترن تارة بالتام وتارة بمقولة الوجه. ففي حالة"رحمه الله" تكون الإحالة الزمنية موجهة نحو المستقبل، وهذه السمة الزمنية يستلزمها الوجه، وحينما تكون الوجوه غير موسومة مثل:

44 - ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة، آية: 40/ 47/ 122].

تكون الإحالة الزمنية غير مشروطة بدلالة الوجه، فتحافظ الصيغة على دلالتها الزمنية والجهية المحايدة (الماضي والتام). وبدهي أن أي زعم باشتراك المعطيات السالفة في التعبير عن مقولة "التمام" الجهية ناتج من سوء تحليل. فصيغة "فعَل" تشترك في الدلالة على الزمن الماضي والتام حينما ترد منعزلة في السياقات غير المدمجة:

45 - كتب زيد الدرس أمس.

وفي السياقات المدمجة تنفصل الدلالة الجهية (التمام)عن الدلالة الزمنية، ومن ثمَّ تصير قابلة للاندماج في سياقات زمنية متعددة، معبرة عن أزمنة مركبة:

46 - كان زيد قد كتب الرسالة لما دخلت عليه.

47 - سيكون زيد قد خرج عندما أدخل الغرفة.

أما في السياق الموجهي الدال على الدعاء أو الإنجاز:

48 - رحمه الله.

49 - بعتك الكتاب.

فإننا نكون بصدد بنية موجهية عارية من السمة الجهية؛ ذلك أن حدث البيع أو الرحمة لم يقع فيستحيل تعميم مقولة "التمام" على الحدث. ومثل هذه المعطيات لا يمكن تمثلها في غياب منظور تفاعلي بين الزمن والجهة والوجه في اللغة العربية، أو من خلال رصد مدقق للسياقات التي تخصص فيها هذه السمات إما مجتمعة أو منفصلة، والسياقات التي تُحيَّد فيها سمة معينة، وهو ما يبين قصور المنظور الاستشراقي الذي يصدر عن تصور أحادي إقصائي إما الزمن أو الجهة، أو تغليبي «إذا لم يكن التخصيص زمنياً فهو جهي بالضرورة».

- يرد في الجملة الظرفية نحو:

50 - جلس حيث جلس أبوه

فتصير مرادفة لـ:

51 - جلس حيث كان قد جلس أبوه

- إذا دلت طبيعة الأحداث على التقادم أو ظروف السياق مثل:

52 - لما سار موسى من مصر ببني إسرائيل إلى التيه.

- تدل على الحال، إذ تسبقه "قد" أو "قد والواو" مثل:

53 - أخرجه وقد عمي.

- تكون مسبوقة بـ"كان" مثل:

54 - مات الرشيد وكان قد خرج.

لا يقترن التام بقيمة زمنية واحدة عند رايت حيث يشير إلى الحال أو المستقبل أو الماضي بعد أدوات الشرط، فدلالة التام الجهية لا تستلزم معنى زمنياً قاراً، ومن ثم يفصل الإحالة الجهية عن الإحالة الزمنية.

وقد يفقد الفعل التام دلالته الجهية إذا اقترن بأدوات الشرط؛ لأن المحور الزمني الذي تسقط فيه الأحداث وهو المستقبل يفترض عدم تمام الحدث، وهنا نلاحظ أن رايت يخلط بين الزمن والجهة.

لا تنحصر مقاربة رايت عند حصر الدلالات الجهية والزمنية للصيغ، بل يقدم محاولة تصنيفية للوجوه عادّاً وجه الإخبار indicative وجهاً تقاسمه الصيغتان (فعل ويفعل)، ويفرد صيغة "يفعل" للتعبير عن الوجه التذييتي مع روابط التعليل والاستقبال والجزم والشرط والتوكيد.

بعد ذلك ينتقل رايت إلى تعداد استعمالات غير التام الذي يعرفه بكونه الحدث الذي لم يكتمل إنجازه بعد. وكلتا الصيغتين غير مفيدة للزمن، فالتام يدل على الانتهاء في حين يقترن غير التام بداية بالدلالة على الحدث أو الوجود المستمر الدائم. ويرد اللاتام في السياقات التالية:

- دلالات الحدث على الاستمرار.
- الإشارة إلى كون الحدث بدأ في لحظة التلفظ ولم يصل إلى اكتماله.
- الإحالة على الأحداث الماضية باعتبارها دالة على حاضر تاريخي.
- الدلالة على المستقبل مع "السين" أو "سوف"...
- الإشارة إلى الطلب المهذب في المستقبل.
- الإحالة على حدث مستقبل مقترن بالماضي، ويكون مسبوقاً بالتام مثل:

55 - جاء يعوده

- الدلالة على حدث مستمر خلال الماضي نحو:

56 - جاء زيد يضحك.

- التعبير عن الحاضر إذا كان مسبوقاً بالأداة "ما" مثل:

57 - ما يزكى الإنسان بشهادة أهل بيته.

- الدلالة عما يقابل الماضي المستمر في اللغات اللاتينية imparfait، ويكون مسبوقا حينئذ بـ"كان". مثل:

58 - كان يكتب الشعر.

وقد لا يرد الفعل المساعد إذا دلت عليه القرائن السياقية:

59 - ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة، آية: 102]

- التعبير عن المستقبل التام نحو:

60 - سيكون كتب الدرس.

هكذا نخلص من خلال عرض تصورات رايت إلى مجموعة من الملاحظات:

1 - اعتمد رايت طريقة تعداد استعمالات الصيغتين لحصر دلالاتهما الجهية والزمنية، وهي الإستراتيجية نفسها التي اعتمدها بعض الوصفيين العرب[63].

2 - يخلط رايت بين الجهة والزمن في تناوله للمعطيات، وينتج من خلطه للمقولتين سوء تحليل للظواهر التي تجلي تفاعلاً بين الزمن والجهة والوجه. وفي غياب المنظور التفاعلي لهذه المقولات يتعذر بناء تحليل كاف للمعطيات.

وفيما يلي سننتقل إلى تحديد أهم معالم مقاربة كانتارينو (1974) للزمن في اللغة العربية. وسنختزل ملامحها في النقاط التالية:

1 - تنويع قاعدة المعطيات والانفتاح على النثر المعاصر وعدم الانحصار في دائرة معطيات النحو العربي القديم.

2 - ربط مسألة الزمن بالجمل الاسمية؛ فمعلوم أن الجملة الاسمية لا تحيل على زمن إلا بموجب القرائن اللغوية والسياقية المصاحبة، ولذلك يصل

كانتارينو إلى نتيجة مفادها أن غياب الإحالة الزمنية بمعناها الإشاري والتعييني-كما توظفها الأفعال-والإحالة على الحاضر معنيان مركزيان في الجملة الاسمية. إذ يرى أن الجمل الاسمية إما دالة على حاضر غير زمني أو زمن مطلق. مثل:

61 - إن جو الشتاء صحو.

أو 62 - ذلك شأن الشعراء دائماً.

أو دالة على حاضر حقيقي بموجب قرائن سياقية. نحو:

63 - أنت اليوم حبيبي.

ووجود القرائن يجعلها مرشحة لأزمنة أخرى، مثل "الماضي":

64 - مات والدها وهي في المهد.

أو المستقبل:

65 - إنه مسافر بعد أيام.

والملاحظ أن موجبات الإحالة الزمنية في هذه الجمل غير متجانسة، فدلالة الماضي في المثال الذي قدمه ناتجة عن تبعية زمنية، فالجملة الاسمية مدمجة في جملة رئيسية فعلها ماضٍ ترث منه إحالتها الزمنية. ويمكن أن نفترض أن الجمل الاسمية ذات رأس زمني فارغ تخصص سماته الزمنية بـ [+حاضر] بشكل مجرد by default في حالة غياب مؤشرات أو قرائن زمنية في السياق الجملي. وقد يخصص هذا الرأس بسمات موسومة في حالة التبعية الزمنية، أما الدلالة على المستقبل في المثال الذي قدمه؛ فهي ناتجة من الجهة المعجمية الملازمة لفعل دال على النشاط، تتفاعل مع الدلالة الجهية لاسم الفاعل لتفرز قراءة المستقبل، وهي قراءة ناتجة من حساب السمات الجهية.

3 - عدّ كانتارينو أن التقابل بين الصيغتين يتأسس على ثنائية جهية: التام في مقابل غير التام، وأن كلتا المقولتين يتم إسقاطها على المحور الزمني الماضي والحاضر والمستقبل. ويلاحظ أن العربية المعاصرة اتجهت نحو تخصيص كل صيغة بمحور زمني؛ فالتام يعبر عن الماضي، وغير التام

عن الحاضر. لكن هذا التخصيص لا يعني أن العربية تمكنت من بناء إحالة زمنية مستقلة عن الصيغة، إذ ما زالت تحتفظ برواسب الاستعمال الجهي.

4 - يقدم كانتارينو لائحة استعمالات الصيغتين على غرار رايت، ويختلف عنه في طبيعة التخصيصات الزمنية أو الجهية التي يمنحها لـ"فعَل" و"يفعَل"؛ إذ يحصر دلالات "فعَل" فيما يلي:

أ - الإحالة على أحداث اكتملت في الماضي دون أن يعني ذلك أنها حدثت دفعة واحدة.

ب - الإشارة إلى أحداث تمت لكن نتائجها مستمرة في الحاضر، وهو ما يسمى بالتام النتيجي. والمثال الذي يقدمه:

66 - اختلف المؤرخون كذلك في الشهر.

ج - التعبير عن الحاضر، وبشكل أخص مع الأفعال الذهنية. نحو:

67 - الآن فهمت.

ومع أحكام عامة. نحو:

68 - لذلك هدأ المؤمن واضطرب الملحد.

أو

69 - من صوَّر صورة جميلة عظيم.

أو في الأحكام التوكيدية. مثل:

70 - كذبت!

71 - أصَبْتَ.

أو في الدعاء أو التمني:

72 - بارك الله فيك.

73 - أكرمك الله.

د - الدلالة على حدث حاضر أو مستقبل في الجمل الشرطية.

هـ - التعبير عن الحاضر أو المستقبل بعد "ما" المصدرية الظرفية. مثل:

74 - أقم عليها ما استطعت.

و - الدلالة على الماضي البعيد فيما تتقابل مع أحداث أخرى تامة. مثل:

75 - علم الحارث حين بلغ المدينة أن عبد الله مات ودُفن بها بعد شهر من مسيرة القافلة إلى مكة.

ما نخلص إليه أن المقاربة التي تعتمد جرد الاستعمالات وتعداد الدلالات والمعاني تشوبها مجموعة من النقائص، ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخلاص النسق الزمني بالمفهوم الذي أشرنا إليه سابقاً باعتماد جرد لوائح وصفية لاستعمالات الصيغ. فالمعطيات الزمنية التي قدمها كانتارينو يبقى تفسيرها مشروطاً بالبنية التركيبية وبالسياقات الخطابية والإنجازية، وبالتداخل بين الزمن والجهة والوجه. وفي غياب نظرية كافية للزمن في اللغات الطبيعية تبين دور البنية التركيبية في بناء الإحالة الزمنية، وتحدد حدود التفاعل بين المقولات الثلاث (زمن وجهة ووجه) في بناء النسق الزمني، الذي لا يمكن اختزاله في مقولة واحدة، وفي غياب نظرية لآليات اشتغال الأزمنة في الخطاب يصعب صياغة تمثل كاف للظواهر الزمنية.

لذلك كان مسعانا حصر التصورات الأساسية التي استندت إليها المقاربات التقليدية للإحالة الزمنية في اللغة العربية، متبعين مسلكاً تقويمياً محكوماً بمعايير تقويمية ضمنية فحصنا من خلالها الإمكانيات الوصفية والتفسيرية التي توفرها "المنظومة الاستدلالية لهذه المقاربات". وأهم هذه المعايير:

- **معيار التحديد**: ويتمثل في تحديد محتوى التقابل بين الأفعال في اللغة العربية: أهو تقابل زمني أم جهي؟ أم تقابل مركب من السمتين الزمنية والجهية؟

- **معيار التخصيص**: ويتجلى في تخصيص مجالات الإحالة الزمنية،

ومستويات بناء النظام الزمني للغة العربية. وبعبارة أخرى: هل يتأسس النظام الزمني على المحتوى الزمني لتقابل الصيغتين الفعليتين "فعَل" و"يفعَل"؟ أيتحدد التخصيص في مجال الصرف أم في مجال التركيب؟ على اعتبار أن نظام الدلالة الزمنية وقيم الزمن المتنوعة التي يكشفها النسق اللغوي العربي تتفاعل في تحديدها وتخصيصها عدة عناصر ومكونات مثل: الأفعال المساعدة والموجهات الزمنية وأدوات النفي والشرط والظروف والروابط الزمنية، ومن ثمَّ فإن بناء أوصاف منظمة للنظام الزمني في اللغة العربية يستلزم جرد عناصره ومكوناته، ودراسة أشكال التفاعل بينها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتوسيع مجال التخصيص وأحيازه من الصرف إلى التركيب، فمجال الدلالة الزمنية لا ينحصر في المحتوى الزمني للصور الفعلية.

- **معيار الكفاية الوصفية**: إن تعقد النظام الزمني في اللغة العربية وتعدد مكوناته وعناصره يجعل المقاربات التقليدية متفاوتة في عمق تحليلها للمعطيات الزمنية، كما أن أدوات وصف هذا النظام غير متجانسة، ولا تستند إلى خلفيات معرفية وأطر منهجية متماثلة. وبإمكاننا أن نستشف من خلال استقراء الأوصاف التقليدية المتمثلة في النحو العربي القديم والتقليد الاستشراقي ما يلي:

لقد أسند النحاة العرب القدامى محتوى زمنياً لتقابل الأفعال، منطلقين من تقسيم الزمن إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، وهو تقسيم تشخصه الصورتان الفعليتان "فعَل" و"يفعَل" اللتان تعكسان في المستوى الصرفي قيم الزمن الإحالية، غير أن النحاة لم يحققوا إجماعاً بصدد النظام الثلاثي للزمن، مثلما لم يحققوا إجماعاً حول قضايا أخرى في أبواب النحو العربي، فمنهم من أنكر وجود الزمن الحاضر مستنداً إلى تصورات زمنية ذات خلفية فلسفية، وقد وزعت التحليلات الزمنية على أبواب متعددة ولم يفرد لها باب نحوي، وانتبه كثير من النحاة إلى عدول الصيغة الزمنية عن دلالتها الزمنية-الصرفية في السياق التركيبي، وحاولوا صياغة أوصاف وتفسيرات لهذا العدول تتأسس على مقاييس دلالية أو

بلاغية، مستحضرين قرائن السياق والمقام ودور الأدوات والروابط الزمنية في تغيير القيم الزمنية للفعل.

وما انتهينا إليه أيضاً أن النحاة لم يكن قصدهم، من خلال تقسيم الأفعال في مداخل النحو تقسيماً زمنياً، إقامة محتوى زمني ثابت للصيغ. وإنما كان التقسيم مراعياً لمقتضيات التخصيص الصرفي والفصل بين أجزاء الكلم والمقولات، مما يستلزم من الباحث ضرورة الاحتراز من صياغة أحكام تعميمية لا تراعي نظام الاستدلال ومستويات اشتغال جهاز النحو العربي في أثناء بناء الوصف. وحجتنا في ذلك أن المتفحص لأوصاف النحاة لنظام الزمن في اللغة العربية يدرك عمق تمثلهم لدور السياق النحوي في التأويل الزمني ومرونة الصيغ الزمنية في التراكيب، وتبصرهم لتبادل الصيغ للمواقع، واستكشافهم لمعطيات زمنية خارج حقل الأفعال مثل المشتقات وتراكيب الأفعال المساعدة... وقد آن الأوان لجمع شتات ما تناثر من أوصاف وتفسيرات للنظام الزمني في التحليلات اللغوية العربية القديمة، دون الانحصار في دائرة النحو بحصر المعنى، مع ضرورة الانفتاح على المتون التفسيرية للقرآن وكتب فقه اللغة ومعاني الحروف والأصول والبلاغة، وتشكل هذه المتون استدراكاً لما فات النحاة القدامى، وسداً لثغرات تفسير بعض المعطيات الزمنية التي لم تحظ باهتمامهم لتغليبهم الاعتبارات العاملية. ولانفتاح الدارس على هذه المتون مزية توظيف أدوات واصفة مختلطة تنبني على اعتبارات صرفية وتركيبية ودلالية وبلاغية، وعياً منا بدور هذه الأدوات في وصف الأبعاد المتعددة للزمن في اللغة العربية.

أما بالنسبة إلى المستشرقين فقد أقاموا دراستهم للزمن في اللغة العربية انطلاقاً من مسلمات النحو التاريخي المقارن، وقد بينا في ثنايا هذا الفصل كيف استطاعوا تناول النظام الزمني في اللغة العربية بناء على المحاور المركزية للمنظومة الاستدلالية التي حكمت التقليد الفيلولوجي والمقارن في نموذج اللسانيات التاريخية المقارنة، وأهم هذه المحاور: **محور الأصل**، و**محور التطور**، و**محور الخصائص المشتركة للسلالات** اللغوية. ولم تشكل أبحاث المستشرقين منظومة متجانسة، فمنهم من اعتمد آراء النحاة العرب ومعطياتهم

التمثيلية، مترجماً أوصافهم إلى نظام تقابلي جهي "**تام**، و**غير تام**" منظم لإحالة الأفعال، عادّاً الجهة أساس النظام الفعلي العربي، ومنهم من ركز على المنحى المقارن في سياق بلورة الخصائص الزمنية للفصائل اللغوية، ومنهم من وسع دائرة الوصف منفتحاً على معطيات: زمنية في العربية المعاصرة، منوعاً متونه التمثيلية، منفتحاً على معطيات تركيبية تتداخل فيها الجمل الاسمية باستعمالات الصيغ في التركيب، فاحصاً الدلالات الجهية والزمنية المتعددة التي تعبر عنها الأفعال في السياقات التركيبية. غير أن بحوثهم اتسمت أحياناً بإسقاط مقولات وخصائص الأنظمة اللغوية الهندوأوربية أو السلافية على اللغة العربية، وبإقامة تمييز تقابلي بين لغات زمنية وأخرى جهية، وزرع مفاهيم واصفة خرجت من رحم الأبحاث اللغوية المنجزة حول سلالات لغوية ذات خصائص زمنية وجهية متباينة في الجهاز الواصف للمعطيات الزمنية العربية مثل مفهوم الجهة أو الوجه؛ بحيث كان المنظور التحليلي للغات السامية يتم في ضوء خصائص الأنظمة الزمنية للغات الأوربية.

ولا تقدح هذه الانتقادات في قيمة دراسات المستشرقين، فالغاية من عرضها التنبيه على أن دراسة الأنظمة الزمنية للغات لا يمكن أن تتم خارج أطر نظرية ومنهجية واضحة، تصوغ تعريفات دقيقة لمفهوم الزمن والجهة وخصائصهما، ومبادئ توليد البنى الزمنية وقيود تأويلها، وهو ما ستعمل المقاربات الحديثة للإحالة الزمنية على بلورته. وتشكل هذه المقاربات أنموذجاً جديداً Paradigm في تاريخ مقاربات الإحالة الزمنية، وهو أنموذج تتحدد خصائصه في سياق النماذج اللسانية المعاصرة.

الهوامش والمراجع

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: **المفصل**، بيروت: منشورات دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، (د.ت)، 243.

(2) ابن يعيش، موفق الدين: **شرح مفصل الزمخشري**، ج7، بيروت: منشورات عالم الكتب ومكتبة المتنبي، (د.ت)، 21.

(3) هذا الربط بين الفعل والزمن استمر في كثير من الدراسات اللغوية خارج دائرة المصنفات

النحوية بحصر المعنى، ففي فقه اللغة للصاحبي إشارة دالة تؤكد هذا الاقتران، فالفعل عنده: "ما دل على زمان". ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **الصاحبي في فقه وسنن العرب في كلامها**، تحقيق مصطفى الشويهي، بيروت: مؤسسة بدران، 85، 1964 وفي كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي كلام ينحو المسلك التصوري نفسه، يقول عن الفعل: "إيراد المسند فعلا، يدل على التقيد بأحد الأزمنة، وعلى أن ثبوته للمسند ليس ثبوتا دائما". أبو البقاء، الكفوي، أيوب بن موسى: **الكليات**، ج5، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ط2، 1982، 257-269.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج1، القاهرة: دار القلم، 1966، 12.

(5) الزجاجي، أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، 1974، 86. غير أن الزجاجي سيعود في كتاب الجمل في النحو إلى التقسيم الثلاثي وإن استعمل بدل مصطلح الحاضر أو الحال مصطلح الدائم، إلا أننا نفهم أن معناه مرتبط بالإحالة الزمنية الحالية.

(6) نجد نقاشاً مستفيضاً في الأدبيات اللسانية حول خصائص الزمن ومكوناته الإحالية (الفواصل أو النقط الزمنية). ينظر بهذا الصدد الإحالة على بينيت، 1981، في جحفة، عبد المجيد: الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، دكتوراه الدولة، الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، 2001. وينظر أيضاً:

- Dezwart and verkuyl,(1999) tense and aspect in sentence and discourse, OTS, Utrecht University, Draft, PP63-67

(7) الإيضاح في علل النحو، 87-86.

(8) نحيل هنا مثلاً على أعمال هورنشتاين ومنها:

- Hornstein; N; 1984; Logic as grammar: An approach to meaning in natural language. MIT press.
- Hornstein; N; 1990. As time Goes by: tense and universal Grammar. Massachusetts.
- Hornstein, Norbert, Jairo Nunes & Kleanthes K. Grohmann, (2004) Understanding Minimalism: An Introduction to Minimalist Syntax. Cambridge University Press, CambridgeÁ

(9) شرح المفصل، ج7، 4.

(10) الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، 154-152.

(11) هذا ما يجعل نسق رايشنباخ أقوى وصفياً في تمثيل مثل هذه البنيات الزمنية؛ لأن بناء تصور زمني كاف للغات الطبيعية يقتضي تخصيص ثلاث ذوات أو حدود زمنية. انظر تفاصيل معالجة رايشنباخ في كتاب هورنشتاين:

- Hornstein; N; 1990. As time Goes by: tense and universal Grammar. Massachusetts.

(12) يرى جحفة أن نسق ابن يعيش تعترضه ثلاث مشاكل:

أ - عدم إمكان التنبؤ بالتقابل بين الزمن في استعماله الإشاري والزمن في الإحالة المقيدة (الإحالة العائدية)؛ ذلك أن الصورة الفعلية الواحدة قد تحمل إحالة إشارية مستقلة، وقد تكون إحالتها الزمنية عائدية ترثها من الفعل الدامج، وذلك بحسب السياق.

ب - يعكس هذا الاختلاف فروقاً جهية لا يمكن لهذا النسق أن يصفها.

ج - مكلف من الناحية النظرية لأنه لا يغطي الأزمنة المركبة إلا بتكلف.
الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، 153-154.

(13) تقوم فرضية المحمول المركب على فكرة وجود بنية موحدة يلعب فيها كل جزء من هذا المحمول دوراً في الإحالة الزمنية، فالجزء الأول يخصص الجهة الزمنية للحدث والجزء الثاني يخصص المحمول الحدثي الذي يقع في حيز الأول، وتختلف دلالات الجهة الزمنية باختلاف أنواع المساعدات. ينظر العماري، عبد العزيز: "**الجملة العربية: دراسة لسانية**"، **سلسلة من النحو إلى اللسانيات**، فاس: انفو - برانت، 2004، 24-22.

(14) نشاطر الباحث عبد العزيز العماري ملاحظته بشأن غياب المقاربة النسقية للنظام الزمني والجهي في اللغة العربية في كتب النحو والبلاغة العربيين. ينظر: العماري، عبد العزيز: **قضايا لسانية**، مكناس: سندي-مكناس، 2000، 49.
لكن نعود لتبني تصوره عن النحو العربي بما هو جهاز معرفي شامل لا يقتصر على كتب النحو العربي، وإنما على ما ورد متناثراً في كتب فقه اللغة والأصول ومعاني الحروف. ويمكن لهذا الجهاز أن يكون مدخلاً لبناء صرح النظام المعرفي النحوي الكبير، مثل هذا الاقتراح سيسهل علينا إعادة صياغة التصور النحوي العربي للزمن، ومن شأن ذلك أن يضعف الحكم بقصور النحو عن بلورة تصور عن الزمن والجهة، مادام تجميع ركام المصطلحات والأوصاف والتفسيرات الواردة في مختلف هذه الأنظمة المعرفية بخصوص الزمن سيبين أن تحليلات اللغويين القدامى تزخر بمصطلحات زمنية وجهية صالحة لوصف المعطيات الزمنية العربية.

(15) شرح مفصل الزمخشري، ج7، 116.

(16) شرح مفصل الزمخشري، ج7، 4.

(17) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج3، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، (د.ت)، 331.

(18) يقول التوحيدي: "إنه يدل [الفعل] على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها". الاقتراح في أصول النحو، 10.

(19) الشلوبين، أبو علي: **التوطئة**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، القاهرة: دار التراث العربي للطباعة والنشر، 1973، 14.

(20) تمام، حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، 242.

(21) ابن عصفور: **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ج1، بغداد: مطبعة العاني، ط1، 1971، 45.

(22) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **همع الهوامع**، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، ج1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت)، 8-7.

(23) الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، بغداد: منشورات دار الحرية للطباعة، 1980، 525-524.

(24) الاستراباذي، رضي الدين: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت)، 267.

(25) بشأن هذا الاختلاف والتضارب ينظر: الكليات، 255-182.

(26) الكتاب، ج3، 24.

(27) الصبان: **الحاشية على شرح الأشموني**، ج3، القاهرة: مطبعة عيسى البابي، (د.ت)، 299.

(28) الخصائص، ج3، 331.

(29) التوطئة، 331.

(30) التوطئة، 148.

(31) نشير إلى العمل الرائد الذي ينجزه عبد العزيز العماري في التنقيب عن المصطلحات النحوية في الكتب التراثية وتدقيق قيمتها الوصفية والتفسيرية مقارنة بالأجهزة الاصطلاحية اللسانية الحديثة. ينظر كتابه: **مساهمة النحو العربي القديم في وضع المصطلح اللساني**، قضايا لسانية، 89-86.

(32) المطلبي، مالك يوسف: **الزمن واللغة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، 97-98.

(33) فيما يخص دور القرائن في استنباط الدلالة وتفسير الملفوظات ينظر: العماري عبد العزيز، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، فاس، انفو - برانت، 2004، 37-33.

(34) القزويني: **شرح التلخيص شرح عبد الرحمان البرقوقي**، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الثانية 1932، 57.

(35) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة السادسة، 1985، 687.

(36) ينظر كتابه:

- vendler.z (1967), linguistic in philosophy, cornel univirsity press, ithaca.

(37) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 691.

(38) ينظر: الريحاني، محمد عبد الرحمن: **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**،

القاهرة: دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، 82-49. والإحالات على الكتب النحوية الواردة هناك.

(39) لابن هشام رأي طريف نقله عن ابن الخشاب يقول فيه بأن المشابهة بين اسم الفاعل والمضارع ليست تصريفية وإنما عروضية. فإن اقتربت المشابهة في أعيان الحركات في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق إلا أنها تبعد في يقوم وقائم أو ذاهب ويذهب. لكن الوزن العروضي يبرز مشابهة تامة:

ذاهب	/ يذهب	قاتل	/ يقتل	يقوم	/ قائم
//0/	//0/	//0/	//0/	//0/	//0/

وبإمكاننا أن نترجم تخريجات ابن الخشاب إلى نظرية الصرافة التطريزية لمكارتي وبرينس التي تقوم على مفاهيم عروضية ومصطلحات تطريزية تراعي البنى العروضية للكلمة مثل القدم والوقع.

ينظر: بلبلول، محمد "عن الهيكلة واللاهيكلة في صرف اللغة العربية"، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2004، 363.

من أجل دراسة مقارنة بين وزن اسم الفاعل والأبنية الأخرى بناء على تصور لا هيكلية وزن اسم الفاعل بالتوازي والتناظر مع أبنية الأفعال باستثناء وزن "فعل" الذي يشكل الصورة الهيكلية الوحيدة في نظام الأفعال وكل الصور المتبقية مشتقة بواسطة الإلصاق الوقعي وإواليات الصرف العروضي اللاهيكلي، ويشكل هذا التصور قلباً للفرضيات الأولى لنظرية مكارتي الأولى التي عدّت كل أوزان الفعل العربي صيغاً هيكلية.

(40) يقول عبد العزيز العماري: " . . . السياق هو وحده القادر على تحديد الدلالة الزمنية في كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة". ولفصل المقال في هذه المسألة نحتاج إلى تناول قاعدة معطيات واسعة تتضمن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر لمحاولة صياغة تصور واضح عن نوع السمات الجهية أو الزمنية التي ترمزها هذه الأشكال، الجملة العربية: دراسة لسانية، 163.

(41) الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، 60.

(42) الزمن واللغة، 34.

(43) الزمن واللغة، 35.

(44) السامرائي، إبراهيم: **الفعل زمانه وأبنيته**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1980، 50.

(45) - Cohen. D. (1989), L aspect verbal, presses universitaires de France (PUF); Paris. 171-176.

(46) - L aspect verbal, 173

(47) - Cohen. D. (1979), Statif; Accompli, inaccompli en Sémitique, Journées linguistiques, DAngers 22-23 mai 1979Á Paris III EPHE, 64

(48) فندريس: اللغة، تعريب، الدواخلي، عبدالحميد والقصاص، محمد، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1950، 136.

(49) - L aspect verbal, 242- 263. & Statif; Accompli, inaccompli en Sémitique,47 -

(50) - L aspect verbal, 40.

(51) - Statif; Accompli, inaccompli en Sémitique, 47.

(52) إن دلالة الصيغة على استحضار الحال الماضية ليس مستمداً من ظهور الظرف فقط، بل أيضاً من قوله تعالى: (قل. . . .) إن دلالة الصيغة على استحضار الحال الماضية ليس مستمداً من ظهور الظرف فقط، بل أيضا من قوله تعالى: (قل. . . .)

(53) اللغة، 62.

(54) - L aspect verbal,183-184.

(55) - L aspect verbal, 41.

(56) همع الهوامع، 8-7.

(57) شرح الكافية، ج2، 267.

(58) نشير هنا إلى أن الدلالة الزمنية والجهية في البنية المصدرية وبنية الفعل قد تختلفان، ولذلك لم نأخذ بعين الاعتبار التأويل القائم على بنية المصدر.

(59) - Comrie, Bernard (1985), Tense. Cambridge University Press, Cambridge, 63-64.
- Comrie, B(1976), Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems. Cambridge University Press, Cambridg PP. 78-82.

(60) - Tense, 63-64.

(61) باحث لساني اهتم بقضايا اللغة العربية. من أهم مؤلفاته:
- Cantarino, Vincente, 1975, syntax of modern arabic pros. Blommington, Indiana University Press.

(62) نعتمد في جرد استعمالات الصيغتين على: الإحالة الزمنية وصرف الفعل في اللغة العربية، 81-77.
واتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، 285-276.

(63) نشير هنا تحديداً إلى مقاربة السامرائي في كتابه: الفعل زمانه وأبنيته.

* * *